قضايا المجتمع المدني

تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

سلسلة تقارير يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات ، ايلول/سبتمبر – تشرين الاول/اكتوبر٢٠٠١، عمان، الاردن

■ القوانين المؤقتة.. المجتمع المدني يدفع الثمن!!
حسين ابو رمان

■ العولمة والخصخصة تهددان مصالح عمال الاردن
محمود الحياري (مقابلة)

■ لماذا لا تملك الحركة الاسلامية في الاردن برنامجا اقتصاديا اجتماعيا؟!
سامر خرينو

■ العنصرية الاسرائيلية مؤسسية ومنهجية وقائمة قبل ٦٧
جوزيف شكلا

■ تهديدات العولمة .. كما تراها حركات البيئة غير الحكومية
باتر محمد علي وردم

مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية:
نصف انتصار ... نصف هزيمة؟!

د. عبد الحسين شعبان

قضايا
المجتمع المدني
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
سلسلة تقارير يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات أيلول/ سبتمبر – تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١، عمان، الاردن

يعالج الكاتب باتر وردم في دراسة له الخطاب البيئي المناهض للعولمة موضحاً ان ثمة وعياً انسانياً بدأ ينشأ في العالم ضد العولمة.

(انظر «الخطاب البيئي المناهض للعولمة»، ص١٣)

الكاتب سامر خرينو يتساءل في مقال له لماذا لا تملك الحركة الاسلامية في الاردن برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً؟ ويبحث في اسباب ذلك الفكرية والمصلحية والتنظيمية.

(انظر المقال، ص ١٢)

تحت عنوان «مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية ، نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!» يتناول د. عبد الحسين شعبان، العراقي المقيم في بريطانيا والخبير في قضايا حقوق الانسان تقييم مؤتمر ديربان من موقع مشاركته في اعماله اواخر آب– اغسطس ٢٠٠١، وذلك في لقاء جمعه مع نخبة من المثقفين الاردنيين بدعوة من مركز الاردن الجديد للدراسات.

(انظر موضوع الغلاف على الصفحات ١٩ – ٢٦)

في هذا العدد

- وصل الى مكتبة المركز ٢
- الافتتاحية:القوانين المؤقتة: المجتمع المدني يدفع الثمن!! ..... حسين ابو رمان ٣
- صدى المجتمع المدني في الاردن، عربياً ودولياً ..... صلاح الدين طاهر ٤
- حوار: رئيس نقابة عمال البناء: العولمة والخصخصة تهددان مصالح عمال الاردن ..... تمارا النسور وجمال الخطيب ١٠
- آراء حرة: لماذا لا تملك الحركة الاسلامية في الاردن برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً؟! ..... سامر خرينو ١٢
- دراسة: الخطاب البيئي المناهض للعولمة ..... باتر محمد علي وردم ١٣
- نافذة حرة: الشباب والمشاركة ..... محمد الجريبيع ١٨
- موضوع الغلاف: مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية، نصف انتصار ام نصف هزيمة؟! ..... د. عبد الحسين شعبان ٢٣
- ندوات: الباحث الاميركي جوزيف شكلا: العنصرية الاسرائيلية مؤسسية ومنهجية وقائمة قبل ٦٧ ..... فؤاد ابو حجلة ٢٧
- قراءة في كتاب: عقد من الديمقراطية ١٩٨٩ – ١٩٩٩ ..... جمال الخطيب ٣٠
- جديد حقوق الانسان ..... أيمن ياسين ٣١
- جديد البيئة ..... أمل الدبابسة ٣٣
- جديد التنمية الاقتصادية ..... مهدي انيس ٣٥

رقم التصنيف : ٣٠٧,٧٦
عنوان المصنف : قضايا المجتمع المدني (٦)
الموضوع الرئيسي : ١- المجتمع المدني
رقم الاجازة: ٢٣١٧ / ١١ / ٢٠٠١
رقم الايداع: ٢٤٦٦ / ١١ / ٢٠٠١
ISBN 9957-15-020-0

قضايا المجتمع المدني:
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
العدد السادس، ايلول/ سبتمبر – تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١ .
يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات، هاتف: ٤ /٥٥٣٣١١٢،
فاكس: ٥٥٣٣١١٨، ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

Civil Society Issues:
Deals with civil sosiety, democratic and sustainable development issues.
No. (6). September, October 2001,
Al-Urdun Al-Jadid Research Center,
Tel: 5533112/41111: 5533118,
P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.
e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

الهجرة القسرية

● العدد ١٠ لشهر تموز / يوليو ٢٠٠١، من نشرة الهجرة القسرية، التي تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد. تضمن العدد مجموعة من المقالات التي تناقش اوضاع اللاجئين في العالم والاطر القانونية لحمايتهم، وحجم استجابة المؤسسات الدولية لمحنتهم.

النقابة

● نشرة «النقابة» العدد ١٢ لشهر ايار / مايو٢٠٠١ والتي تصدر عن النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج. تضمن العدد نص مذكرة التفاهم التي وقعت بين النقابة وشركة العصر وكذلك الاتفاق الجماعي مع شركة الاجواخ.

ناشط اليوم

● العدد الخامس من نشرة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان «ناشط اليوم». تضمن العدد مجموعة من التقارير حول احوال حقوق الانسان في الدول العربية، اضافة الى بيان تضامن مع الانتفاضة الفلسطينية.

المنطار

● العدد العاشر يوليو ٢٠٠١ وتصدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تضمن العدد الحديث عن القذائف المسمارية التي يستخدمها جنود الاحتلال ضد المواطنين العزل، وكذلك سياسة هدم المنازل التي ينتهجها المحتلون بالاضافة الى وقائع ورشة العمل التي نظمها المركز الفلسطيني بعنوان «واقع الطفل الفلسطيني في الاراضي المحتلة»، كما اشتمل العدد على الحديث عن المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية.

المستوطنات

عدد آذار ٢٠٠١ من نشرة «المستوطنات» الخاصة التي تصدرها الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية – باسيا – القدس. تضمن العدد مجموعة من المقالات التي تتناول الخلفية التاريخية للاستيطان في فلسطين وعلاقة المستوطنات بعملية السلام بالاضافة الى مجموعة من الاحصاءات السكانية للمستوطنات في الضفة وحجم النمو السكاني فيها واستطلاع للموقف الفلسطيني حيال هذه المستوطنات.

النشرة

● العدد ١٨ خريف ٢٠٠١، من مجلة «النشرة»، التي تصدر عن المعهد الملكي للدراسات الدينية في عمان. تضمن العدد مجموعة من المحاور التي تناقش المسيحية في المفهوم الثقافي الاسلامي المعاصر، وقضية السلام في الفكر المسيحي.

الافتتاحية

القوانين المؤقتة... المجتمع المدني يدفع الثمن!!

حسين ابو رمان

تميز الأداء الحكومي في الأشهر الأخيرة بالتوسع في اصدار القوانين المؤقتة بما في ذلك تلك المتعلقة بالحريات العامة والحقوق الديمقراطية. وتلتقي هذه الأخيرة في أنها تلحق الأذى بالمجتمع المدني الأردني أو أنها تدير الظهر لمتطلبات التنمية السياسية في البلاد.

واذا وضعنا جانباً إشكالية أن هذه القوانين مشوبة بعدم الدستورية بسبب عدم توافر عنصر الضرورة والاستعجال فيها، فإن المشكلة الأكبر هي أن بعض هذه القوانين مثل قانون الاجتماعات العامة أو التعديلات على قانون محكمة أمن الدولة، وعلى قانون العقوبات يتسم بالتشدد الكبير والتقييد الواسع للحقوق والحريات الدستورية الى درجة أنه يبقي ممارستها تحت رحمة الادارة العامة ومزاجها.

فلماذا تلجأ الحكومة إلى اصدار هذه القوانين؟ إنه سؤال تصعب الإجابة عنه للوهلة الأولى نظراً لانتفاء الأسباب الموضوعية لاصدارها. فالأردن رغم كل التحديات الخارجية التي تواجهه سواء ما اتصل منها بالممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين والتهديدات باللجوء الى مخطط الترانسفير أو ما اتصل منها بالحصار الامريكي المفروض على العراق، أو ما اتصل منها بتداعيات الارهاب الدولي، بلد كان قادراً على أن يوفر شروط الأمان والاستقرار فوق أراضيه. وبالتالي فإن الخشية من لجوء منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب والنقابات الى بعث الفوضى في الوضع الداخلي لمجرد أنها تمارس حقها المشروع في التعبير عن مواقفها، هي خشية مبالغ فيها ولا سند لها في الممارسة العملية.

من جهة أخرى، فإن إصدار هذه القوانين المؤقتة مؤشر واضح على غياب الثقة في العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، وهذه مسألة خطيرة لأنها قد تقود الى مضاعفات ليست في مصلحة أحد، وبالتالي فإنه لا بد من إعادة بناء الثقة بين الطرفين، ولعل منظمات المجتمع المدني معنية أيضاً بالبحث عن أسباب عدم الثقة هذه والسعي الى معالجتها، ذلك أن هذه الثقة أو الحد الأدنى منها، ضرورية ليست فقط لكبح جماح التغول الحكومي وانما لفسح المجال إلى تعاون وشراكة حقيقية مع الحكومة والى العمل المشترك من أجل وقف التراجع في المسار الديمقراطي تمهيداً الى الانطلاق به نحو آفاق أكثر اتساعاً واشراقاً.

ويظهر أثر موضوع غياب الثقة كذلك فيما يتعلق بقانون الانتخاب العام المؤقت، فهذا القانون قد شكل خطوة مهمة الى الأمام فيما يتعلق بتحسين التمثيل من خلال زيادة عدد المقاعد الى ١٠٤ مقاعد وخفض سن الناخب الى ١٨ سنة بعدما كان ١٩ سنة، وإدخال تحسينات في الجوانب الاجرائية من شأنها أن تكفل نزاهة العملية الانتخابية وتسهيلها على المواطنين من خلال تكليف دائرة الاحوال المدنية بأعداد الجداول الانتخابية واعتماد البطاقة الشخصية الممغنطة للاقتراع وتمكين الناخب من أن يدلي بصوته في أي صندوق اقتراع ضمن دائرته وفرز الأصوات في مكان الاقتراع نفسه .. الخ.

ولكن رغم هذه الجوانب الايجابية فإن القانون تجاهل المسألة الأكثر أهمية التي تتعلق بالحاجة الى أن يكون القانون مدخلاً للتنمية السياسية بشأن الأحزاب السياسية وكذلك المرأة من خلال تخصيص حصة من المقاعد يجري التنافس عليها وفق مبدأ التمثيل النسبي بين قوائم تتشكل على اساس برامج سياسية وكذلك الأمر للمرأة بحيث تتنافس النساء فيما بينهن على حصة محددة من المقاعد.

فعلى هذا الصعيد، كانت هناك أجواء ايجابية تبشر باحتمال اقدام الحكومة عل تطوير قانون الانتخاب بالاتجاهات المشار اليها ولكن الأمر انتهي إلى لا شيء، ولذا نعود الى القول بأن غياب الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لا بد ان يكون قد لعب دوراً مهماً في النتيجة البائسة التي اغلقت أبواب التنمية السياسية.

وهذا أمر يبعث على الدهشة والاستغراب من حيث أنه لا يتفق مع مجمل المعايير التي أمر جلالة الملك ان تؤخذ بالحسبان لدى اعداد قانون الانتخاب الجديد الذي عهد بوضعه الى رئيس الحكومة المهندس علي ابو الراغب.

ففي الرسالة الملكية التي وجهها جلالته الى رئيس الحكومة بدأها بالتأكيد على رعاية المسيرة الديمقراطية وترسيخ قواعدها وفتح الآفاق أمامها وحمايتها، وهذا كلام له دلالته من حيث مكانته المفترضة ضمن توجهات الدولة وهو ما لم تغفله الرسالة التي اكدت أنه يتوجب حماية المسيرة الديمقراطية من كل ما يمكن ان يسيئ اليها او يعيق تطورها واعتبر الملك ذلك اولوية رئيسية. ولم يقتصر الامر على هذا المنحى بل تجاوزه الى النص على ما يمكن تسميته بالغاية الرئيسية من اصدار قانون جديد للانتخابات الا وهو الاسهام في «تنمية الحياة السياسية والديمقراطية».

ثم تشير الرسالة الى ان قانون الانتخاب العصري المنشود ينبغي ان «يعزز امكانيات التفاعل مع المستجدات والمتغيرات في حركة سير المجتمع الاردني وتطوره بما فيها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني»، وهذا بالضبط ما كنا نرغب ان يجد صداه الحقيقي ضمن القانون الجديد، لكن تم في التحليل الأخير تجاهله.

ان منظمات المجتمع المدني تعتز بكل تأكيد بالرؤية الصائبة التي عبر عنها جلالة الملك بشأن قانون الانتخاب والتنمية السياسية، ولا بديل أمامها سوى أن تواصل نضالها المديد من أجل ترجمة هذه التوجهات الى وقائع عملية بالضغط على الحكومة وتعبئة الرأي العام المحلي حولها.

صدى المجتمع المدني

اعداد: صلاح الدين طاهر

الاردن

أحزاب وجمعيات سياسية

• اقامت لجنة التنسيق للأحزاب السياسية في محافظة اربد يوم ٣/٨ مهرجاناً خطابياً طالبوا خلاله بموقف عربي موحد تجاه الانتفاضة.

• نظم حزب النهضة الأردني فرع السلط في قاعة مجمع النقابات المهنية يوم ٥/٨ ندوة حول موضوع دمج البلديات.

• نظمت الحركة الاسلامية في الزرقاء يوم ٣/٨ مسيرة حاشدة لنصرة الاقصى والشهداء.

• نظمت جماعة الاخوان المسلمين في محافظة الكرك يوم ٣/٨ مسيرة حاشدة استنكاراً لمجزرة نابلس وتضامناً مع انتفاضة الاقصى.

• نظم القطاع النسائي في حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٦/٨ اعتصاماً في ساحة مقر الحزب تضامناً مع الأهل في فلسطين المحتلة.

• أقامت جماعة الاخوان المسلمين في معان يوم ٦/٨ مهرجاناً خطابياً تضامنياً مع انتفاضة الأقصى.

من مهرجان الهاشمي

• أقامت جماعة الاخوان المسلمين يومي ٢ و ٣/٨ حفلاً تكريمياً لشهداء مجزرة نابلس.

• نظمت القوى الوطنية والاسلامية في مخيم البقعة يوم ٣/٨ مسيرة حاشدة نندت فيها بسياسة الاغتيالات التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي.

• أقام حزب جبهة العمل الاسلامي في السلط يوم ١٧/٨ مهرجاناً خطابياً احتجاجاً على المجازر الصهيونية التي ترتكبها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

• أقامت جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٢٤/٨ مهرجاناً خطابياً في ذكرى احراق المسجد الاقصى.

• نظم حزب النهضة يوم ٢٥/٨ اعتصاماً جماهيرياً تحت شعار جرائم شارون والصمت العربي.

• احتفل حزب «الشغيلة» الشيوعي الأردني في محافظة مادبا يوم ١٥/٨ بالذكرى الخمسين لتأسيس الحزب.

• نظمت جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي في جرش يوم ٣١/٨ مهرجاناً خطابياً بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لاحراق المسجد الأقصى.

• نظمت جماعة الاخوان المسلمين يوم ٧/٩ مهرجاناً خطابياً في الهاشمي لنصرة الانتفاضة والأقصى.

• نظمت حركة «دعاء» يوم ٢٨/٩ ندوة سياسية تحت عنوان «الحرب ضد الارهاب .. النتائج المتوقعة والاخطار القادمة».

• أقامت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ٢٨/٩ مهرجاناً خطابياً بمناسبة مرور عام على انتفاضة الأقصى تحت عنوان «الأقصى في قلوبنا».

نقابات وجمعيات مهنية

• عقد في مجمع النقابات المهنية بعمان يوم ٦/٨ ندوة بعنوان «أزمة البلديات الى أين؟».

• نظمت النقابات المهنية في اربد يوم ٥/٨ ندوة حول قانون الانتخاب المؤقت وذلك في قاعة المجمع.

• نظمت نقابة المهندسين الأردنيين يوم ٧/٨ ندوة بعنوان «ديمقراطية الدمج والتعيين».

• عقد د. طاهر الشخشير نقيب الصيادلة في مقر النقابة يوم ٨/٨ مؤتمراً صحفياً حول تخفيض أسعار الأدوية.

• نظمت لجنة فرع نقابة المهندسين الأردنيين في الزرقاء يوم ٨/٨ لقاء مع اللجان النقابية المركزية حول فلسطين ومقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة.

د. عبد اللطيف عربيات يتحدث حول قانون الاجتماعات

• نظمت نقابة المهندسين الأردنيين بالتعاون مع نادي المهندسين يوم ٨/٨ لقاء في مقر النادي مع المهندسين المغتربين.

• نظمت النقابات المهنية يوم ١٢/٨ اعتصاماً امام مجمع النقابات المهنية بعمان أكدوا خلاله على حق الشعب الفلسطيني في دفاعه عن القدس.

● نظم الملتقى الوطني للنقابات المهنية والأحزاب يوم ٢١/٨ مهرجاناً خطابياً في ذكرى احراق المسجد الأقصى وذلك في مجمع النقابات المهنية.

● نظمت النقابات المهنية يوم ١٩/٨ ندوة بعنوان «النظام السياسي في الاسلام» وذلك ضمن فعاليات مهرجان مؤتة للثقافة والفنون.

● أقام الاتحاد العام لنقابات العمال بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في الفترة من ٢١-٢٣/٨ ورشة عمل بعنوان «برامج اعادة الهيكلة، الخصخصة ودور النقابات العمالية».

● اقامت نقابة الممرضين والممرضات في معان يوم ٣٠/٨ ورشة عمل بعنوان «ضبط ومنع العدوى» وذلك بالتعاون مع وحدة التطوير في مستشفى معان الحكومي.

● نظمت نقابة المقاولين الأردنيين يوم ٣٠/٨ محاضرة القاها المحامي عدنان نجيب الرشدان بعنوان «اتفاق التحكيم».

● نظمت لجنة تقنية المعلومات والبرمجيات في نقابة المهندسين يوم ١/٩ ورشة عمل بعنوان «الانترنت واقع وطموحات» وذلك في مجمع النقابات المهنية.

● عقد في مجمع النقابات المهنية يوم ١٤/٩ ندوة حول قانون الاجتماعات العامة المؤقت.

● اقامت اللجنة الثقافية لنقابات اربد في الفترة من ٩-١١/٩ المؤتمر النقابي الثاني تحت عنوان «النقابات المهنية .. الدور .. التحديات .. الخيارات».

● نظمت اللجنة العلمية لشعبة الهندسة الميكانيكية في نقابة المهندسين يوم ١٢/٩ يوماً علمياً تحت عنوان «ترشيد الطاقة في الصناعة».

● نظمت جمعية مدققي الحسابات في الفترة من ١٨-١٩/٩ اعمال المؤتمر المهني الثالث تحت شعار «مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية».

● نظمت نقابة الغزل والنسيج يوم ١٣/٩ ورشة عمل حول الصحة والسلامة العمالية.

● عقدت نقابة أطباء الأسنان في مجمع النقابات المهنية يوم ١٩/٩ ندوة بعنوان «القوانين النافذة المناقضة للدستور والحريات».

روابط وهيئات ثقافية

● نظم مركز الحسين الثقافي يوم ١/٨ الملتقى الحادي عشر لأجيال علماء الاجتماع العرب.

● نظمت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٧/٨ ندوة بعنوان «ترجمة الأدب العربي الى العبرية».

● بدأت يوم ٦/٨ فعاليات ايام حطين الثقافية التي أقامها نادي الرواد الثقافي بالتعاون مع مديرية ثقافة الزرقاء.

● أقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٨/٨ ندوة بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لاستشهاد الروائي غسان كنفاني.

● نظم منتدى السلط الثقافي يوم ١٨/٨ ندوة بعنوان «الكتابة الساخرة».

● اقامت اللجنة المنظمة لمهرجان مؤتة الثالث للثقافة والفنون يوم ٢٩/٨ في مجمع النقابات المهنية حفلاً تكريمياً لرجال الأعمال والجهات والمؤسسات والشخصيات التي ساهمت في ابراز فعاليات المهرجان.

● نظمت رابطة الكتاب الأردنيين فرع الزرقاء يوم ٢٥/٨ امسية ثقافية بعنوان «حوار حول الواقع الثقافي في الأردن».

● أقام منتدى السلط الثقافي يوم ٢٦/٨ ندوة حول الدلائل السياسية والثقافية والتاريخية لبيت الشرق في القدس.

● اقام منتدى كتم الثقافي يوم ٢٦/٨ حفلاً تكريمياً لخريجي الثانوية العامة حضره رئيس مجلس النواب السابق عبد الهادي المجالي.

● نظمت الجمعية الأردنية للملكية الفكرية يوم ٢٧/٨ ورشة عمل حول «دور القضاء في التعامل مع القضايا الفكرية» وذلك في فندق حياة عمان.

● نظم نادي اسرة القلم في الفترة من ٢٦-٢٨/٨ الملتقى الأول للرواية الأردنية.

● نظم منتدى المفرق الثقافي يوم ٢/٩ محاضرة القاها رئيس الوزراء السابق عبد الرؤوف الروابدة حول الهوية الأردنية.

● عقدت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ١/٩ ندوة حول العولمة وذلك في مقر الرابطة.

● نظم منتدى السلط الثقافي يوم ٢/٩ ندوة بعنوان «دور المرأة في الحركة الأدبية» «الأدب النسوي».

● اقيمت في رابطة الكتاب الأردنيين فرع الزرقاء يوم ٢/٩ امسية ثقافية حول تجربة د. ميسون حنا في الكتابة المسرحية.

● نظمت جمعية المكتبات الأردنية دورة تأهيلية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات استمرت ١٤ يوماً.

● عقدت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ٤/٩ ندوة بعنوان «التجربة الأردنية في مقاومة التطبيع».

● نظم الملتقى الثقافي في محافظة الكرك بالتعاون مع مديرية ثقافة الكرك يوم ٤/٩ ندوة بعنوان «الحكومة المؤابية في الكرك ١٩٢٠».

● عقد منتدى السلط الثقافي يوم ٩/٩ ندوة حول ذاكرة التكوين المجتمعي في الأردن.

● نظم منتدى الفكر الديمقراطي يوم ٢١/٩ ندوة لمناقشة كتاب «الديمقراطية المقيدة» للدكتور علي محافظة.

● اقام منتدى جبل العتمات الثقافي في مركز شابات جرش يوم ٢٣/٩ معرضاً فنياً وامسية شعرية للفنانة عائشة الرازم.

● بدأت يوم ٢٤/٩ فعاليات ملتقى الزرقاء الثقافي الأول الذي تنظمه مديرية ثقافة الزرقاء بالتعاون مع الهيئات الثقافية في المحافظة.

● نظمت جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية يوم ٢٧/٩ محاضرة القاها الباحث الفلسطيني د. عادل سمارة حول امريكا واحداث ١١ ايلول.

● اقام الملتقى الثقافي في محافظة الكرك يوم ٣٠/٩ ندوة تحت عنوان «صراع الحضارات سؤال بلا حدود».

هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة

• عقد نادي خريجي الجامعة الأردنية بالتعاون مع الاتحاد النسائي الأردني العام يوم ٨/٩ ندوة بعنوان «تحسين نوعية التعليم وأهميته في التنمية الشاملة».

• نظم المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ١٤/٩ ندوة بعنوان «الكاتب، الحرية، وحقوق الانسان».

• أقام الاتحاد النسائي في الزرقاء يوم ١٩/٩ ندوة حول موضوع قانون الانتخاب.

• عقد الملتقى الانساني لحقوق المرأة دورة للعاملين في منظمات الطفل والمرأة والشباب بمجال حقوق الانسان استمرت لمدة اسبوع.

• نظم اتحاد المرأة الأردنية في الفترة من ١١–١٣/٩ دورة تدريبية بعنوان «الاتحاد أهداف – غايات – وسائل».

• نظم المعهد الدولي لتضامن النساء في العقبة يوم ٢٥/٩ ندوة مفتوحة.

• نظم تجمع لجان المرأة الوطني فرع اربد بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الانسان في الفترة من ٢٥–٢٦/٩ ورشة عمل حول حقوق الانسان.

جمعيات وهيئات الاعمال

• عقد في غرفة صناعة الزرقاء يوم ١/٨ ندوة حول الجودة وأهميتها للانتاج.

• نظمت جمعية البنوك الأردنية يوم ٧/٨ ندوة حول «قانون ضريبة المبيعات وتعديلاته».

• نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الفترة من ١٣–١٤/٨ المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين.

• عقدت غرفة صناعة عمان بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين يوم ٢٧/٨ ندوة بعنوان مقدمة الى التجارة الالكترونية لدى مركز تدريب المهندسين الأردنيين.

• نظمت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع جمعية المصدرين وغرفة التجارة الأردنية الامريكية يوم ٢٩/٨ ورشة عمل حول اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا.

الحاج حمدي الطباع

د. محمد التل

• عقدت في غرفة تجارة الزرقاء يوم ٢٥/٩ ندوة حول مبادرة الاردن رؤية عام ٢٠٢٠ ومبادرة تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات.

جمعيات البيئة

• نظمت لجنة الثقافة والاعلام في جمعية البيئة الأردنية يوم ٥/٨ حلقة نقاشية حول البيئة والغذاء.

• بدأت في جمعية حماية الطبيعة يوم ٧/٨ دورة تدريبية لمدراء الأقسام والمديريات حول طريقة التفكير الإبداعي.

نفايات طبية: ملوثات عصرية

• نظمت جمعية أصدقاء الأرض بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي يوم ٩/٨ ورشة بيئية بعنوان «لا لاستعمال الأكياس البلاستيكية في منطقة العقبة».

• القى المهندس هايل العموش يوم ١١/٨ محاضرة في مقر جمعية البيئة الأردنية بعنوان «البيئة والتصحر».

• افتتحت جمعية البيئة الأردنية يوم ١٣/٨ مشروعاً تطبيقياً لفرز النفايات الصلبة.

• نظمت جمعية البيئة الأردنية فرع كفرنجة يوم ١٥/٨ ندوة بعنوان النفايات الصلبة والطبية وكيفية التخلص منها.

• نظمت جمعية البيئة الأردنية في محافظة الطفيلة يوم ١٥/٨ ندوة حول الوعي البيئي.

• نظمت جمعية أصدقاء البيئة الأردنية يوم ٢٩/٨ لقاء علمياً حول استخدام برنامج جلوب، المتعلق بمراقبة الوضع البيئي كوسيلة للبحث العلمي.

• نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة يوم ٥/٩ حلقة تشاورية حول التنمية المستدامة.

• نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة حلقة عمل لقطاعات المنظمات غير الحكومية والشباب والمرأة يوم ٢٠/٩ وذلك لإعداد تقرير يقدم لمؤتمر جوهانسبرغ.

جمعيات ومراكز حقوق الانسان

• نظمت جمعية الصداقة الأردنية الكورية الجنوبية في عمان يوم ٧/٨ الندوة الشهرية التي تعقدها الجمعية وكان موضوع الندوة هو الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية الاقتصادية.

• عقد في جمعية لفتا الخيرية يوم ١٢/٨ ندوة بعنوان قضية القدس ودور الاعلام المطلوب.

• أصدرت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان تقريرها السنوي عن حالة حقوق الانسان في الأردن لعام ٢٠٠٠ .

• نظم فرع اتحاد الجمعيات الخيرية في اربد بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية يوم ٢٠/٨ دورة حول بناء قدرات الجمعيات الخيرية.

• نظمت الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الاسرة بالتعاون مع مراكز الشباب في لواء البتراء يوم ١٣/٩ ندوة بعنوان «اعداد الشباب ثروة للوطن والأمة».

تخريج دورة تدريبية في الزرقاء

• اختتمت يوم ٤/٨ دورة حقوق الإنسان التي نظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع تجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

• نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع برنامج المرأة في لجنة التنمية المجتمعية في الزرقاء في الفترة من ١٨-١٩/٨ دورة تدريبية في مجال حقوق الانسان.

• اقام مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع منتدى بلعما الثقافي في الفترة من ١٢-١٦/٨ دورة تدريبية على حقوق الانسان.

• نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني ومنظمة العفو الدولية ومكتب اليونسكو في الفترة من ٢٢-٢٣/٨ حلقة دراسية حول المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

• نظم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي يوم ٢٢/٩ ورشة عمل في مجال الاصلاح الجنائي.

مجالس طلابية

• نظم طلبة من الجامعة الأردنية يوم ١٥/٨ مسيرة عبروا خلالها عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني الصامد.

• نظم طلبة الاتجاه الاسلامي في الجامعة الأردنية يوم ٢١/٨ مسيرة بمناسبة ذكرى احراق المسجد الأقصى.

****

تضامن مع الانتفاضة الفلسطينية

واصلت فعاليات المجتمع المدني الأردني نشاطاتها المساندة للانتفاضة ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

فقد أصدرت الاحزاب الأردنية ما يزيد على ثمانية بيانات استنكرت فيها سياسة الصمت العربية تجاه ما يجري في فلسطين ودعت الى موقف جاد وموحد تجاه القضية الفلسطينية كما أصدرت كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان ورابطة الكتاب الأردنيين واتحاد غرف التجارة والصناعة وغرفة صناعة الزرقاء واللجنة الملكية لشؤون القدس بيانات دعت فيها الى دعم الأهل في فلسطين مادياً ومعنوياً. كما تم تقديم المساعدات المادية للأهل في فلسطين بالاضافة الى المساهمة في علاج جرحى الانتفاضة وتقديم المستلزمات الطبية الضرورية للمستشفيات الفلسطينية.

وكان لاحتلال اسرائيل لبيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس ردود فعل عديدة من قبل مؤسسات المجتمع المدني حيث اعتبروا هذا الاحتلال انتهاكاً لحرمة المدينة المقدسة وطالبوا بموقف عربي واسلامي جاد تجاه فلسطين والأقصى وضرورة وضع حد للهيمنة الاسرائيلية.

مسيرة حاشدة في غزة

قانون الاجتماعات العامة المؤقت

دانت الفعاليات النقابية والحزبية وجمعيات حقوق الإنسان في الأردن قانون الاجتماعات العامة المؤقت، ودعت الى الطعن به وضرورة سحبه والابقاء على القانون السابق لأنه أكثر ديمقراطية.

فقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان يوم ٣٠/٨ بياناً اعتبرت فيه ان قانون الاجتماعات العامة المؤقت يعتبر تراجعاً حكومياً عن الهامش الديمقراطي، فيما اعتبرت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن القانون بأنه اعتداء صارخ على حرية التعبير التي كفلها الدستور الأردني والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وقد رأى الدكتور عبد اللطيف عربيات الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي أن صدور القانون المؤقت خلع آخر مداميك الحرية والديمقراطية في الأردن، وقال د. منير حمارنة الأمين العام للحزب الشيوعي ان القانون يعتبر عودة حقيقية للأحكام العرفية وتهبيطاً هائلاً لسقف الديمقراطية دون وجود مبررات حقيقية ومقنعة تسمح بذلك.

من جانبه قال نقيب المحامين صالح العرموطي ان اصدار قانون الاجتماعات العامة يشكل سابقة خطيرة، وردة مفجعة عن الديمقراطية واعتداءً واضحاً على حقوق المواطنين الدستورية. وأشار نقيب المهندسين عزام الهنيدي ان هذا القانون يشكل نكوصاً مفجعاً باتجاه الأحكام العرفية وتراجعاً خطيراً عن نهج الحريات العامة، وذكر خلدون الناصر الناطق الإعلامي باسم الحزب الوطني الدستوري ان القانون يشكل اساءة كبيرة لسمعة الأردن، من جانبه ادان حزب الحركة القومية الديمقراطية في بيان اصدره يوم ٣٠/٨ اصدار الحكومة لقانون الاجتماعات العامة متسائلاً عن الغاية التي تريد أن تصل اليها الحكومة من وراء كبت حريات الناس ومنعهم من الكلام.

أحداث ١١ أيلول

أعربت مجموعة من الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية ومنظمات حقوق الانسان في الأردن عن استنكارها لما تعرضت له الولايات المتحدة من اعتداءات.

ولم تكتف بعض الفعاليات السياسية ببيانات الشجب والاستنكار، بل قامت بعض الأحزاب الأردنية بجمع تواقيع تدين الارهاب وتدعو لمكافحته، وطالب البعض الآخر بالبحث عن جذور الارهاب وضرورة معالجة أسبابه للحد منه، فيما اعتبر البعض ما جرى انه نتيجة للسياسة الأمريكية في المنطقة. كما دعت الفعاليات الى ضرورة التفريق بين الارهاب وبين مقاومة المحتل والى ضرورة الحفاظ على التماسك الداخلي، كما أصدرت لجنة العلماء في جبهة العمل الاسلامي فتوى تقضي بتحريم التعاون مع الولايات المتحدة في العدوان على بلاد المسلمين. كما دعت الفعاليات الولايات المتحدة

مركز التجارة العالمي قبل انهياره في ١١ ايلول ٢٠٠١

الى عدم التسرع في اصدار التهم للآخرين مشيرين الى أحداث أوكلاهوما.

عربياً ودولياً

اغلاق سجن تدمر

اصدرت اللجنة العربية لحقوق الانسان في سوريا يوم ٩/١ بياناً اعلنت فيه ان السلطات السورية تنوي اغلاق سجن تدمر حيث يعتقل سجناء سياسيين. وقالت اللجنة في بيانها «ان السلطات الأمنية انهت عملية نقل كبيرة للسجناء السياسيين من سجن تدمر تمهيداً للاعلان عن اغلاقه رسمياً.

وتقول منظمات الدفاع عن حقوق الانسان انه ما يزال في السجون السورية ما بين ٧٠٠ الى ٨٠٠ معتقل سياسي بعد الافراج عن مجموعة من ٦٠٠ سجين سياسي استفادوا من عفو كان قد اصدره الرئيس بشار الأسد.

انشاء نقابات عمالية في البحرين

انهت اللجنة العامة لعمال البحرين يوم ٩/٨ عملية اعداد مشروع قانون يتعلق باحداث نقابات عمالية في البحرين وقد اعد مشروع القانون في ضوء مناقشات تمت مع ممثل من منظمة العمل الدولية بما يتوافق مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية. وسيتم طرح مشروع القانون للمناقشة في اجتماع اللجنة العمومية في ١٧ من الشهر نفسه، وسيرفع بعد ذلك الى الجهات المختصة في الدولة لاقراره. وفي حال اقراره تصبح البحرين ثاني دولة عربية خليجية تضم نقابات عمال بعد الكويت.

جمعية بحرينية ترفض لقاء مسؤولة امريكية

رفضت جمعية حقوق الانسان البحرينية يوم ٩/١٠ لقاء مسؤولة الشؤون البحرينية لحقوق الانسان في وزارة الخارجية الامريكية احتجاجاً على موقف الادارة الامريكية المنحاز بشكل فاضح لاسرائيل في مؤتمر دربان وتغطيتها لانتهاكات اسرائيل وحربها ضد الشعب الفلسطيني، وذكرت الجمعية في رسالة بعثتها الى السفارة الامريكية بالفاكس «ان الولايات المتحدة بمناصرتها لاسرائيل التي تواصل انتهاكاتها واعمالها القمعية بحق الفلسطينيين وضعت نفسها بموقف المساند لمنتهكي حقوق الانسان وهو ما يمثل تحدياً للرأي العام العربي والعالمي».

من اجل اطلاق سراح المعتقلين في سوريا

اصدرت الهيئة التأسيسية للجان احياء المجتمع المدني يوم ٩/١٠ بياناً ناشدت فيه الرئيس السوري التدخل لاطلاق سراح نشطاء المعارضة الثمانية الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات القضائية مؤخراً.

واضافت الهيئة في بيانها «ان استمرار مثل هذه الممارسات يتنافى مع مناخ الاصلاح والتحديث والحوار الوطني الذي نحرص اشد الحرص على تعميقه وتطويره للخروج ببلدنا الى بر الأمان وهي تناشد رئيس الجمهورية التدخل لاطلاق سراحهم وسراح كافة معتقلي الرأي والضمير».

الغاء متابعات قضائية بحق ناشطين مغاربة

الملك محمد السادس

دعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان الى الغاء متابعة بعض ناشطيها المقرر ان يقدموا للمحاكمة بتهمة التظاهر في الطريق العام. وذكر عبد الحق امين رئيس الجمعية في مؤتمر صحفي ان هذه المتابعة مفبركة وتهدف الى التعتيم على الحقيقة والافلات من العقاب في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي مورست في وقت سابق في المغرب.

من جهة أخرى وجهت الجمعية رسالة مفتوحة لرئيسي مجلسي البرلمان ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية تتضمن أسماء ستة عشر مسؤولاً تتوفر لدى الجمعية قرائن

قوية على ضلوعهم في ارتكاب جرائم الاختطاف والتعذيب والتصفية الجسدية، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية مع هؤلاء لاستجلاء الحقيقة والكشف عن مصير المختطفين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً.

فلحوط رئيساً لاتحاد الصحفيين السوريين

اعاد مجلس اتحاد الصحفيين السوريين خلال اجتماعه الأول بعد المؤتمر العام الثالث يوم ١٣/٩ انتخاب الدكتور صابر فلحوط رئيساً للاتحاد للدورة القادمة ومدتها خمس سنوات، ويذكر أن فلحوط هو احد مؤسسي الصحافة الحديثة في سوريا.

تحذير من حملات الكراهية ضد العرب والمسلمين

حذرت الامانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب يوم ١٥/٩ من اندلاع موجة حملات الكراهية والعداء ضد العرب والمسلمين بسبب الهجمات التي وقعت في ١١ ايلول ضد اهداف امريكية في نيويورك وواشنطن.

وقال الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب صلاح الدين حافظ، اننا نعبر عن قلقنا البالغ على مصير ستة ملايين عربي ومسلم امريكي وهم يتعرضون الآن لتهديدات سافرة ومضايقات قاسية وصلت لدرجة الضرب واطلاق الرصاص ومهاجمة المساجد والكنائس العربية في اكثر من ولاية امريكية.

٢٤ منظمة تدين سفك دماء المدنيين الأمريكيين

أصدرت ٢٤ منظمة عربية للدفاع عن حقوق الانسان يوم ١٥/٩ بياناً مشتركاً دانت خلاله الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم الثلاثاء معربة في الوقت نفسه عن قلقها الشديد ازاء تزايد موجة العداء للعرب في الغرب اثر هذه الاعتداءات.

وجاء في البيان أن المنظمات «تدين هذا الهجوم الارهابي والذي أدى الى سفك دماء آلاف المواطنين الأبرياء الأمريكيين وغير الأمريكيين»، كما دعت المنظمات في بيانها واشنطن الى ان «تلتزم بقواعد القانون الدولي في تعقب وعقاب مخططي ومنفذي الهجوم الارهابي وان تلتزم بعدم القيام بأي عقاب جماعي يوسع من دائرة الضحايا الأبرياء الذين سقطوا بالفعل».

لا بديل عن مفهوم واضح للارهاب

عبرت ثمانية من أحزاب المعارضة اليمنية عن اسفها الشديد للهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة، كما عبرت عن رفضها لأي تحالف دولي لا يرتكز على مفهوم واضح للارهاب. جاء ذلك في بيان مشترك اصدرته الاحزاب الثمانية يوم ٢٠/٩، وذكرت احزاب المعارضة في اول رد فعل تصدره على الهجمات أنه لا يليق بامريكا ان توجه اتهاماً معجلاً الى العرب والمسلمين غير مستفيدة من تفجيرات اوكلاهوما.

لجان مقاومة التطبيع في مصر تعقد مؤتمرها التأسيسي

عقدت لجان دعم الانتفاضة ومقاومة التطبيع والمشروع الامريكي الصهيوني مؤتمرها التأسيسي الأول في مقر نقابة الصحفيين في القاهرة يوم ٢٨/٩ في الذكرى الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

وشكل المؤتمر لجنة متابعة وتنسيق عليا تضم منسقي اللجان التي شاركت فيه ومهمتها تنفيذ التوصيات ومتابعة عملية مقاومة التطبيع، وقد عقدت لجنة المتابعة والتنسيق المنبثقة عن المؤتمر اجتماعاً لوضع الخطوات العملية لبرنامج تحركها خلال المرحلة المقبلة، من اجل مقاومة التطبيع ومشروع الهيمنة الأمريكي الصهيوني المفروض على امتنا.

ادانة ارهاب الدولة الاسرائيلي

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان يوم ١٠/١ بياناً دانت فيه عمليات ارهاب الدولة الذي تمارسه قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المدنيين في الاراضي المحتلة في الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الدولي لمكافحة الارهاب.

وجاء في البيان «ان مكافحة الارهاب دولياً لا تأتي الا بمحاربة كافة صوره والتي يبقى أخطرها ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني».

التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية

عقد مركز دراسات الوحدة العربية حلقة نقاشية في الأول من تشرين الاول حول «التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية» في مقره في بيروت حضرها سبعة عشر مشاركاً من المفكرين والممارسين العرب، وحضرها من الأردن العين ليلى شرف، والسيد طاهر المصري رئيس الوزراء الأسبق.

طاهر المصري

ليلى شرف

مناهض للوحدة واليورو يفوز برئاسة حزب المحافظين البريطاني

فاز ايان دانكن سميث المناهض للوحدة الأوروبية يوم ١٣/٩ برئاسة حزب المحافظين البريطاني. ويعارض دانكن سميث المقرب من رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر بقوة العملة الأوروبية الواحدة ويدعو الى تعزيز محور لندن – واشنطن.

اعتقالات في تركيا في يوم السلام العالمي

ندد حزب ديمقراطية الشعب المؤيد للأكراد يوم ٣/٩ بحملة الاعتقالات التي شنتها السلطات التركية في صفوف مناصريه في يوم السلام العالمي والضغط الذي مارسه الدرك خلال تشييع جثمان أحد ناشطيه الذي توفي خلال هذه الحملة.

وتتهم السلطات التركية حزب ديمقراطية الشعب باقامة روابط قوية مع حزب العمال الكردستاني الذي قرر القاء السلاح في ايلول ١٩٩٩ بعد ١٥ سنة من الكفاح المسلح.

حوار

قضايا المجتمع المدني تحاور محمود الحياري رئيس نقابة العاملين في البناء:

العولمة والخصخصة تهددان مصالح عمال الاردن

تعتبر نقابة عمال البناء واحدة من اهم النقابات العمالية لما تمثله من قاعدة عمالية عريضة وقد انشئت عام ١٩٧٢ ، علماً بأن نقابة عمال «الاسمنت» التي أسست عام ١٩٥٤هي النواة الاولى في نقابة عمال البناء. وتعيش النقابة حالياً الكثير من الهموم في ظل الخصخصة لقطاع الاسمنت والتسريحات التي تمت في ضوئها. واستطاعت النقابة ان تحقق مكاسب عدة للعمال، لا سيما وان عمال هذه النقابة بفروعها المختلفة هم عرضة للمشاكل الصحية. وقد اجرت «قضايا المجتمع المدني» هذا اللقاء مع رئيس النقابة السيد محمود الحياري للتعرف على نشأة النقابة وتجربتها وكيفية تصديها للمهام الملقاة على عاتقها. والسيد الحياري الى جانب كونه رئيساً للنقابة العامة لعمال البناء فهو نائب الامين العام للاتحاد العربي لنقابات العمال وامين عام العلاقات العربية.

س: هل يمكن ان تعطونا بطاقة تعريف للنقابة؟

ج: أسست النقابة في مطلع الخمسينات، وتعتبر من اهم النقابات العمالية، ولها اربعة فروع في «شركة اسمنت الفحيص، الطفيلة، عمان، الزرقاء» والآن نحن بصدد انشاء فروع في بقية المحافظات. وحول العضوية، فالمشتركون في النقابة بشكل رسمي يصل عددهم الى (٤٠٠٠) شخص، لكن العاملين في قطاع البناء يتجاوز مائة الف عضو غير منظمين لانهم يشتغلون في قطاعات مختلفة، اما حجم العضوية فهو كالتالي: فرع الفحيص: ١٨٠٠ عضو وهو الاكبر، يليه الرشادية: ١٢٠٠ عضو، فالزرقاء ٤٠٠ عضو، وعمان ٦٠٠ عضو، ويجري العمل حالياً على توسيع فرع عمان ليصل قريباً الى ١١ الف عضو.

أما المهن والحرف والصناعات المشمولة ضمن هذه النقابة فهي تشمل:

(١) من يعمل في تشييد واصلاح المباني والسدود والانفاق والجسور والقناطر عليها. (٢) تشييد وتعبيد الطرق والشوارع. (٣) صناعة الطوب والبلاط والرخام والموزايكو بانواعه المختلفة. (٤) قطع الحجارة وطحنها ودقها. (٥) المنتجات من الرخام والجرانيت. (٦) صناعة الصيني والخزف والفخار. (٧) صناعة مواد البناء ويدخل في ذلك الاسمنت وغيره (٨) قطع ونشر الاخشاب وصناعة الشبابيك والابواب وادوات وتجهيزات البناء الثابتة والمنقولة من الخشب والحديد والالمنيوم. (٩) صناعة الاسمنت ومجمل الاعمال المتعلقة باستخراجه. (١٠) اعمال البناء، حدادة ونجارة وخلافه. (١١) الهيئات والمؤسسات والشركات المشرفة على الاعمال السابقة.

تتكون الهيئة الادارية للنقابة من: محمود الحياري رئيساً، فؤاد خميس نائباً للرئيس، عبد الله الجازي اميناً للسر، فالح الرحامنة، امينا للصندوق، حاتم الطراونة نائباً لامين الصندوق، حماد مرايات، جمال الشماسات، عبد الله شموط، فالح الاشهب، مخلد ابو هديب، خالد الفاعوري، يوسف حمودة، عيسى نزال، واحمد الزبيدي، اعضاء، وقد تم

محمد الحياري، رئيس نقابة البناء

اعداد: تمارا النسور وجمال الخطيب

انتخابهم للدورة ١٩٩٨ – ٢٠٠١ بمشاركة ٤٠٠ عضو من الفروع.

وتتكون الهيئة الادارية **لفرع الفحيص** من: احمد الزبيدي امينا للسر، خالد فاعوري نائباً لامين السر، ابراهيم الحشاوي امينا للصندوق، محمود الحياري، فالح الرحامنة، مخلد ابو هديب، مفضي عربيات، عبد الكريم ياسين، عبد الكريم ابو خروب، طلاق خريسات، اعضاء.

فرع الرشادية/ الطفيلة: فوزي الحوامدة امينا للسر، حاتم الطراونة، عبد الله الجازي، جمال الشماسات، ماجد الخطيب، حماد المرايات، طالب الخوالدة، عبد الله الزيداني، محمود الفسافسة.

فرع الخزف: عبد الله رياض، فؤاد خميس، عبد الله شموط، يوسف حمودة، عبد المنعم محمد، جهاد احمد، نظام شريف، عيسى ابو عرقوب.

اما ممثلوالنقابة في المجلس المركزي فهم:

محمود الحياري، جمال الشماسات، فالح شهاب، مخلد ابو هديب، عبد الله شموط، وحماد المرايات.

س: ما ابرز تحركات النقابة في دورتها الاخيرة دفاعاً عن حقوق ومصالح اعضائها؟

ج: اولاً: قامت النقابة بتوقيع اتفاقيات مع شركة الاسمنت في كانون الاول ٢٠٠٠، وحققت الانجازات التالية:

١– اقرار موضوع اتفاقية حوافز التقاعد المبكر مع شركة مصانع الاسمنت الاردنية وكذلك رفع نسبة مساهمة الشركة في صندوق التوفير والادخار من ١٠ – ١٥٪، كما تم منح العاملين نسبة من الارباح السنوية مقدارها ٤٪، اضافة الى تخصيص مبلغ ١٦ الف كل عام للمنح الجامعية، حيث تكون السنة الاولى (١٦) الف دينار والثانية (٣٢) الف دينار والثالثة (٤٨) الف دينار والرابعة (٦٤) الف دينار، وتستمر الشركة بدفع (٦٤) الف دينار سنوياً للعمال.

٢– منح العامل زيادة (١٥) ديناراً على الراتب الاساسي واعطاء العمال عطلة يوم السبت.

ومن الامور التي تم الاتفاق عليها تعديل صندوق الاسكان حيث تم رفعه من (٧٥٠٠) دينار الى (١٠٥٠٠) دينار.

ثانياً: عقدت النقابة اتفاقية مع شركة مصانع الاسمنت عام ١٩٩٩ وحققت الانجازات التالية:

١– زيادة الراتب الاساسي عشرة دنانير لكل موظف اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ .

٢– تعديل علاوة الدورات من ١٢ ديناراً الى ١٦ ديناراً، واذا عمل الموظف دورتين يمنح ١٠ دنانير بدلاً من ٧ دنانير

٣– تعديل نظام صندوق التكافل والتضامن بحيث اصبح (٤٠٠) دينار بدلاً من (٣٠٠) دينار.

٤– تعديل فقرة (ج) من المادة الرابعة من نظام الخدمات الطبية بإضافة عبارة «باستثناء الحالات التي تعرض حياة المنتفع الى الخطر»، واصبحت كما يلي: «العاهات الخلقية التي تزيد عن الف دينار عن كل حالة باستثناء الحالات التي تعرض حياة المنتفع للخطر».

٥– رفع علاوة الانتاج لجميع الدرجات بمعدل اربعة دنانير لكل درجة اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ .

٦– تعديل الزيادة السنوية لكافة الدرجات

بمعدل دينارين لكل درجة اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ .

٧- تعديل سلم الرواتب بحيث تم رفع بداية كل درجة عشرة دنانير اعتباراً من ١/١/١٩٩٩

٨- تعديل اسس الترفيع الى الصنف الاول.

٩- زيادة علاوة غلاء المعيشة بمقدار عشرة دنانير شهرياً لجميع الموظفين اعتباراً من ١/١٢/١٩٩٩ .

١٠- منح كل موظف على رأس عمله مبلغ ٢٠٠ دينار تقديراً من الشركة لجهود العاملين فيها.

١١- تعديل نظام التأمين الصحي بحيث يشمل التأمين بعد التقاعد لمستخدمي الشركة اعتباراً من ١/٣/٢٠٠٠ .

١٢- زيادة الـ ٨ دنانير للذين صنفوا بعد قرارها واستفاد منها ٢٢٣ موظفاً بكلفة قدرها ٢٥ الف دينار سنوياً.

١٣- ترفيع كل من يبلغ سن ٥٨ عاماً وامضى سنتين في آخر ترفيع .

١٤- مساواة اصحاب اصابات العمل والذين عينوا بعد عام ١٩٩٠ بزملائهم الذين سبقوهم في التعيين في كافة الحقوق وخصوصاً اجازة العمل حيث تكون مدفوعة الأجر كاملة.

١٥- تعديل اسس الترفيع لمن اكمل الخمس سنوات في الدرجة حيث تم تعديل فقرة (٤) من اسس الترفيع لتصبح «ان يكون معدل تقريره السنوي في السنوات الاربع الاخيرة لا يقل عن ٨٠».

١٦- توزيع اسهم على الموظفين بسعر رمزي يبلغ ديناراً ونصف حيث كان يباع السهم الواحد بسعر (٣,٨٠) دينار للمساهمين من خارج الشركة.

١٧- زيادة علاوة الموقع حيث اصبحت ١٠٠٪ للعاملين في مصنع الرشادية و٧٠٪ للعاملين في فرع العقبة والفحيص.

الانجازات في الحقيقة مميزة جداً ونطمح للمزيد من الحقوق للعاملين.

س: كيف ترون تأثيرات الخصخصة على اوضاع العمال؟ وهل هناك اتفاقيات مع الشركة بشأن معالجة قضية التسريحات العمالية؟

ج: نحن ضد الخصخصة ولا نؤمن بها، الخصخصة قرار يعود الى الدولة والاموال هي اموال الدولة والشخص الذي يوافق على الخصخصة او يعارضها هو مجلس النواب الاردني، وشركة مصانع الاسمنت تعتبر من انجح الشركات في العالم، ولم يسجل في تاريخها اي خسارة ويعتبر قطاع ناجح ١٠٠٪ بفعل الكوادر الوطنية، ولما بيعت للشريك الاستراتيجي الفرنسي اصبح هو صاحب القرار.

ومن نتائج الخصخصة الآن وجود ٦٥٠ عاملاً تم احالتهم على التقاعد المبكر تحت سن ٤٥ عاماً، وهذا يخلق فئات كبيرة من العاطلين عن العمل. والحقيقة ان هذا لم يجبر عليه العمال لان اسمه تقاعد اختياري وليس تقاعداً اجبارياً، وهذا مقابل حوافز مادية، ولصعوبة الوضع الاقتصادي في الاردن، يفضل الزملاء الحصول على مبلغ خمسة آلاف أو عشرة آلاف دينار لتدريس ابنائهم في الجامعات او استكمال بناء بيت ولكن النتائج السلبية للتقاعد المبكر ستظهر عليهم في المستقبل، وهذا التقاعد الاختياري كان يتم عن طريق اتفاقيات للمحافظة على حقوق العمال.

وكان هناك تصريحات لمعالي د. طالب الرفاعي انه عند الخصخصة لن يكون هناك مساس بحقوق العمال، ولن يكون هناك هيكلة للشركة ولكن بعد سنة بدأت الهيكلة، واستطاعوا ان يعملوا على هيكلة ثلاثة اقسام، وهي: النقليات في الشركة، وقسم الحراسة تم اعطاؤه لشركة خاصة، وقسم التأمين الصحي تم تحويله لشركة تأمين حيث اصبحنا نفتقد الى بعض الامتيازات.

فالهيكلة والخصخصة ليست من مصلحة العمال، وانا شاركت في دورات في الهند وفينا عن موضوع الخصخصة وكان رأي الكثير من العمال في العالم ان الخصخصة تؤثر على مصالح العمال.

س: هل كان هناك فائض من العمال يعملون في شركة مصانع الاسمنت؟

ج: بعض العمال مثل عمال النظافة والخدمات العامة قد يكون ذلك، اما الكوادر الفنية فلا يوجد فائض.

والشريك هنا يحاول ضبط نفقاته والهم الوحيد له زيادة الارباح دون النظر الى اي موضوع آخر.

س: ما ابرز مشكلة مرت بها الشركة بعد مرور نصف قرن على تأسيسها.

ج: شركة الاسمنت لم يسجل عليها حتى الان اي نوع من الخسارة مثل مصنع الزجاج او اي مصانع اخرى. فقط تعثر مصنع الاسمنت في الرشادية واستطاع د. خلدون الظاهر من دمج الشركتين وتحقيق نجاح باهر وذلك قبل الخصخصة ولم يسجلوا اي خسارة كبيرة وانما كان هنالك تعثر في بعض الاسواق والتصدير وهذا شيء طبيعي. في بعض السنوات يكون هنالك طلب عال على الاسمنت واحياناً لا يكون ولم يسجل في مصنع الاسمنت اي تسيب اداري او سرقات الادارات كانت ادارات ناجحة، وخلال الآونة الاخيرة زاد الطلب على الاسمنت بما في ذلك السودان وفلسطين، وشرق اسيا.

س: كيف تقيمون وضع الحركة النقابية العمالية بشكل عام، وما هي ابرز التحديات التي تواجهها في دورتها الحالية؟

ج: شهدت الحركة النقابية تطوراً ملحوظاً حيث استطاعت الحركة العمالية ولأول مرة ان تفرض نفسها على الساحة الوطنية.

ومن الانجازات: تحقيق الحسبة التقاعدية حيث اصبحت (٤/١ بدلاً من ٥/١)، وبذلك زادت العوائد التقاعدية للعمال. وكذلك الحد الادنى للاجور حيث اصبح ٨٠ ديناراً، اضافة الى المشاركة الفعالة لاتحاد نقابات عمال الاردن في الهم الوطني والمشاركة في المناقشات والحوارات الاقتصادية. حيث شاركت النقابات في التجمعات التي حصلت في البحر الميت واصبح هناك احتكاك اكثر بين الاتحاد العام لنقابات العمال والمجتمع.

واول مرة يعقد هذا الكم الهائل من الدورات في النقابة العمالية او المتخصصة في السلامة والصحة المهنية وهذا يسجل الى الزملاء الذين يعملون في النقابات من رئيس الاتحاد واعضاء المجلس التنفيذي والمجلس المركزي ورؤساء النقابات العامة.

اما ابرز التحديات التي تواجه الحركة النقابية العمالية فهي التحديات التي تقع ضمن قانون العمل فهناك سلبيات في هذا القانون منها الفصل التعسفي في المادة ٣١ و ٣٣ والتي تجيز اعادة هيكلة الشركات، وهذه مواد خطيرة ويجب تعديلها.

س: وماذا عن المستقبل؟

ج: اتمنى ان يكون هناك دور فعال للاتحاد العام لنقابات العمال وان تخرج هيئات ادارية تمثل العمال تمثيلاً حقيقياً وان تكون منتخبة بطريقة ديمقراطية وان يكون هاجسها الوحيد هو الهم الوطني لان الفترة القادمة يجب ان نقابل الخصخصة والعولمة بمزيد من الثقافة، وبمزيد من الوعي.

مصنع الاسمنت في الفحيص

نافذة حرة

لماذا لا تملك «الحركة الاسلامية» في الاردن برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً؟

سامر خرينو*

«الحركة الاسلامية في الأردن»، والتي تتكون من جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي المتكاملين عضوياً، لا زالت منذ اصلاحات عام ١٩٨٩ تشارك في الحياة السياسية والديمقراطية، بل وتقود ما يعرف بقوى المعارضة، دون برنامج !.. انها – أي الحركة الاسلامية – تقدم شعارات سياسية ومطالب وطنية عامة، لكنها لا تحمل برنامجاً مفصلاً يعتمد على البعد الاقتصادي الاجتماعي ويهدف ايضاً لإعادة صياغة الوضع السياسي، وهو الأمر المفترض من حركة سياسية تملك كل ما يؤهلها لهذا.

هذه «الحركة الاسلامية» لا ينقصها الدعم الشعبي والجماهيري، فهي الاولى في هذا الآن بين كل القوى السياسية، ولا ينقصها العمق المؤسسي، فهي تعتمد على سلسلة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات التي تمثل اوتاداً اجتماعية وأدوات دفع سياسية لها، والاهم من هذا كله انها تقوم على عقيدة شاملة لمختلف الابعاد الإنسانية، ما يجعل البرنامج الاقتصادي الاجتماعي ليس امراً مطلوباً بالمنطق وحسب، بل هو أصل وضرورة لازمة ولا يكون طبيعياً غيابه عند حركة ترى الاسلام حلاً !

لماذا اذن لا تملك «الحركة الاسلامية» مثل هذا البرنامج؟ مبدئياً، يمكن ان يتعلق الأمر بأسباب موضوعية؛ كواقع التجربة السياسية او الحالة التنافسية مع القوى الأخرى، أو أن يتعلق بأسباب ذاتية، كالفكر السياسي للحركة وطبيعة فهمها لمبادئ الإسلام او الخلفيات الاجتماعية لأفراد وقادة الحركة ومصالحهم الاقتصادية.

في الظروف الموضوعية، فإنها كلها تدفع باتجاه خلق البرنامج الاقتصادي الاجتماعي، إذ بالنسبة للتجربة السياسية القائمة على التحول نحو الديمقراطية واطلاق الحريات فإنها تستوجب التوجه فوراً الى قطاعات الجماهير ببرامج تمس حياتها اليومية خاصة وان الظروف الاقتصادية هي تقريباً ما دفع باتجاه التحول الديمقراطي، ولا يمكن خوض هذه التجربة بالشكل المطلوب دون حث الناس على المشاركة فيها وعلى التفاعل مع القوى السياسية التي تقدم برامج قابلة للتطبيق. والأمر ذاته ينطبق على العلاقة مع القوى السياسية المنافسة للحركة الاسلامية، فليس ما يمنع نظرياً من تقديم هذا البرنامج في هذا السياق بل انه يعتبر اداة للتفوق على تلك القوى خاصة تلك التي تمثل التوجهات الحكومية، مع الانتباه الى ان القوى اليسارية تستمد شرعيتها النظرية من برامج من مثل هذا النوع. اما عن ظروف المرحلة، وهي هنا عملية السلام، والمعاهدة، والتطبيع، فانها كلها استندت على تفسيرات اقتصادية، في حين واجهتها المعارضة الاسلامية بشعارات دينية وتراثية وتاريخية صرفة، ومن المؤكد ان البرنامج الاقتصادي الاجتماعي البديل كان سيضفي على هذه المعارضة طابعاً موضوعياً.

اذن، فالأمر كله ذاتي بالضرورة، وقد يكون فيه ما تشترك به الذاتية والموضوعية من ناحية العلاقة بالحكومة والنظام السياسي، فهل هذا صحيح؟

في جانب الفكر السياسي، يرد في المادة الثانية من النظام العام للاخوان المسلمين(١) ان الاخوان يسعون لاقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الاسلام ومنها «تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن». غير انه ليس من الواضح ان هذا الأمر يقوم في انتاج برنامج سياسي يتم تطبيقه من خلال المشاركة السياسية، فعلى الأغلب يكون تحقيق هذا الغرض بالنسبة للاخوان في انشاء مؤسسات اجتماعية وخيرية وحسب، وهو ما يتضح من استعراض وسائل الجماعة المنصوص عليها في المادة الثالثة من نظامها العام.

لقد تأسست جماعة الاخوان المسلمين في الأردن عام ١٩٤٦ على ايدي مجموعة من التجار، وكان ذلك مما أخر انخراطها في العمل السياسي حتى منتصف الخمسينات حين انتقلت ادارة الجماعة الى مهنيين ومثقفين على ضوء التحولات الاجتماعية التي حدثت في الأردن بفعل نتائج حرب عام ١٩٤٨ ونتيجة المد اليساري الذي كان سائداً وقتها، وقد انتسب بالفعل للجماعة في تلك المرحلة اعداد كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى(٢)، وهو أمر استمر في تزايد خلال السنوات التالية نتيجة للأحداث السياسية التي كانت تدفع الشباب للانخراط في الحركات الاسلامية (هزيمة عام ١٩٦٧، الثورة في ايران، الانتفاضة الفلسطينية وبروز حركة حماس عام ١٩٨٧، ..) ونتيجة لانتشار التعليم والتحولات الاقتصادية الاجتماعية التي شهدها الأردن منذ منتصف السبعينات، ما يعني ان سواد كوادر الحركة الاسلامية في الأردن خلال المرحلة التي تلت عام ١٩٨٩ ينتمون الى طبقات اجتماعية مؤهلة لحمل برنامج اقتصادي اجتماعي واضح ومفصل وقابل للتطبيق كونه يمس حياتها مباشرة، خاصة وقد ارتفعت نسبة البطالة في البلاد واخذت الطبقة الوسطى بالاضمحلال لصالح الطبقة الدنيا الفقيرة في مقابل تركز الثروة في أيدي اعداد قليلة يمثلون الطبقة الغنية.

اما عن قيادات الجماعة، فمن استعراض اسماء المكتب التنفيذي للجماعة بعد عام ١٩٩٠، فإنها في مجملها تتوزع بين الطبقتين الغنية والوسطى، وهو امر ينطبق على الهيئات القيادية الأخرى في جماعة الاخوان وفي جبهة العمل الاسلامي، ما يعني ان غياب البرنامج الاجتماعي الاقتصادي ليس مقصوداً بفعل مصالح القيادات.

ربما يكون سياق المرحلة التي ادير فيها اقتصاد البلاد والتي ارتبطت ببرنامج التصحيح الاقتصادي، هو ما أثار حساسية الجماعة والحزب من طرح برامج اجتماعية تقدم بدائل اقتصادية، ففي الأمر تأثير على حالة التعايش المعروفة بين الحركة الاسلامية في الأردن والنظام السياسي، اذ يتضح ان «الحركة» عمدت الى طرح شعارات سياسية دون ترجمتها في برامج، وهو امر دفعها الى واجهة العمل الحزبي والتنظيمي الجماهيري، لكنه لم يكن له من الممكن ان يؤلب الشارع على السياسة القائمة.

على الأغلب اذن ان غياب البرنامج الاقتصادي الاجتماعي سببه غياب العمق الفكري المتعلق به في المراجع الاساسية للجماعة من جهة، وضرورات العلاقة مع النظام من جهة ثانية. وفي الحالتين، فإن «الحركة الاسلامية» المتمثلة في جماعة الاخوان وجبهة العمل تبدو غير مؤهلة لا نظرياً ولا عملياً لانتاج برنامج اقتصادي اجتماعي حقيقي، وهو ما يخفف الاستغراب من غياب هذا البرنامج عند هذه الحركة التي تملك مؤهلات كثيرة تكفي لانتاجه، اذ بمعرفة السبب يبطل العجب !

(١) يرد ذكر هذه المواد في: **الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن**، مؤلف جماعي، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص ص٢٧ – ٢٨ .

(٢) ابراهيم غرايبة، **جماعة الاخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩٦**، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص٦١ .

* سامر خرينو هو مؤلف كتاب **الحركة الطلابية في الاردن (١٩٤٨ / ١٩٩٨)** وهو باحث متعاون مع مركز الاردن الجديد.

الخطاب البيئي لمناهضي العولمة

باتر محمد علي وردم*

أثبتت الأحداث المثيرة التي شهدتها مدينة جنوى الإيطالية في شهر تموز الماضي بمناسبة انعقاد قمة الدول الصناعية والتي تمثلت بالتجمعات المضادة للعولمة التي قادتها بشكل رئيسي منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان والبيئة بالإضافة إلى النقابات العمالية، أن ثمة وعياً إنسانياً بدأ ينشأ في العالم مضاد للعولمة وسيطرة الدول الصناعية والشركات الكبرى متعدية الجنسية على الكثير من مقدرات العالم الثالث، وكذلك مضاداً للتناقض الواضح ما بين أنظمة وتشريعات مؤسسات العولمة الاقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية والمعاهدات البيئية والتنموية العالمية التي صاغتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبعد أن مرت هذه التجمعات بعدة مراحل بداية من سياتل ومروراً بكيبيك وجوتنبرج وجنوى، أصبحت مؤتمرات العولمة تحس بتخوف كبير من نمو هذه المنظمات وإن كانت تصرفاتها العنيفة أحيانا تطغى على خطابها التنموي المحكم المضاد للعولمة.

العولمة كخصم للتنمية؟

تختلف الرؤية تجاه العولمة باختلاف الناظر إليها، فهي قد تكون فرصة ومجالاً للتقدم والنجاح، وقد تكون تهديداً حقيقياً للخصائص السياسية والثقافية والاقتصادية. يتمثل البعد السياسي للعولمة بعدة ظواهر منها إضعاف دور الدولة القومية كصاحبة الامتياز في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وكذلك إضعاف مفاهيم السيادة والاستقلال والاعتماد بشكل كبير على سيطرة العمل الدولي عن طريق بعض المؤسسات العولمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحتى الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporation التي باتت صاحبة دور كبير في اتخاذ القرارات الوطنية. ويتمثل البعد السياسي للعولمة أيضاً في زيادة تطبيق النسق السياسي الغربي من ديمقراطية رأسمالية وانتخابات شعبية وتطور حركات حقوق الإنسان، وهذا ما يمكن أن نسميه الفرصة السياسية التي تتيحها العولمة للدول النامية.

يمكن تلخيص الخاصية الرئيسية للعولمة بأنها النجاح الكبير للشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations في توسعة أسواقها والحصول على المزيد من المكاسب والأرباح المالية بالإضافة إلى تطوير أنظمة قانونية ومؤسسية لحماية هذه المصالح أهمها منظمة التجارة العالمية. وقد أدى بناء هذه القواعد المؤسسية وفتح الحدود أمام التجارة الحرة وتثبيت حقوق الملكية الفكرية إلى تعظيم قوى هذه الشركات بحيث باتت تمثل مراكز قوى عالمية تساهم بشكل فعال في رسم السياسات الدولية وبخاصة السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. وقد أثارت هذه التطورات شهية الكثير من الباحثين على مختلف توجهاتهم الفكرية لدراسة ظاهرة تزايد تأثير الشركات متعدية الجنسيات، وتعتبر هذه الشركات في طليعة الأهداف المفضلة لمناهضي العولمة وينظر إليها دائماً كمصدر خطر على التنمية المستدامة في العالم.

ومن أهم الدراسات حول هذا الموضوع دراسة Top 200: The Rise of Corporate Global Power الصادرة عن مركز الدراسات السياسية في كانون الثاني ٢٠٠١ للباحثين سارة أندرسون وجون كافانا، وفيها يدرس الباحثان خصائص قوة الشركات متعدية الجنسيات مقارنة باقتصادات الدول.

> ❝ العولمة تعني نجاد الشركات متعددة الجنسيات في توسعة اسواقها وتحقيق مزيد من المكاسب والارباد وتكريس الحماية القانونية لمصالحها ❞

يتابع الباحثان تطور المنافسة بين الشركات الأميركية واليابانية في سلم ترتيب أكبر ٢٠٠ شركة في العالم منذ نهاية الثمانينات، حيث كان عدد الشركات الأميركية واليابانية ضمن لائحة أكبر ٢٠٠ شركة متساوياً عام ١٩٩٥ إلا أن ركود

*يعمل كاتب المقال في الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وهو ايضاً باحث غير متفرغ في مركز الاردن الجديد للدراسات.

تحليل الخطاب البيئي المناهض للعولمة

الاقتصاد الياباني مؤخراً سمح للشركات الأميركية بأخذ حصة الأسد حالياً حيث تصل نسبة الشركات الأميركية الكبرى في لائحة أكبر ٢٠٠ شركة ٤١٪ أي حوالي ٨٢ شركة بينما يصل عدد الشركات اليابانية إلى النصف أي ٤١ والشركات الألمانية ٢٠ والفرنسية ١٧ . وأما خارج دائرة أميركا الشمالية وأوروبا واليابان فلا توجد إلا كوريا الجنوبية تملك شركات في هذه اللائحة بينما كانت كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا و"إسرائيل" ممثلة على هذه اللائحة عام ١٩٨٣، والسبب الرئيسي وراء سيطرة الشركات الأميركية والغربية مؤخرا كانت عمليات الإندماج التي خلقت عمالقة جدداً في عالم الاقتصاد منها إكسون–موبيل وديملر– كرايزلر وهي نواتج إندماج وتأتي ثانية وخامسة في ترتيب أول ٢٠٠ شركة.

ويعكس توزيع قطاعات هذه الشركات الصورة الحالية لتوجهات الاقتصاد العالمي، ففي العقد الماضي عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دعم الإصلاحات المؤدية إلى رفع القيود عن الاستثمار في البنوك والاتصالات والخدمات الأخرى مما فتح أسواقاً جديدة للعمالقة الدوليين في هذه المجالات. ولهذا فإن السيطرة السابقة لشركات التصنيع والتعدين قد تراجعت بشكل ملحوظ. فبين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٩ ارتفعت نسبة شركات قطاعات الخدمات ضمن لائحة المائتين الكبار من ٣٣,٨٪ إلى ٤٦,٧٪ ومنها إحدى الشركات وهي " جنرال إلكتريك" ساهمت بالقدر الأكبر في دعم هذا القطاع حيث تحولت معظم أرباحها من قطاع التصنيع إلى الخدمات.

في عام ١٩٩٩ كانت أكثر من نصف مبيعات المائتين الكبار في ٤ قطاعات اقتصادية فقط هي الخدمات المالية (١٤,٥٪) والسيارات (١٢,٧٪) والتأمين (١٢,٤٪) والبيع بالتجزئة (١١,٣٪). وباستثناء بعض التغيرات، فإن أكثر من نصف الشركات التي كانت على لائحة المائتين الكبار في عام ١٩٨٣ لا زالت موجودة في لائحة عام ٢٠٠٠، مع أنها أحيانا تسجل تحت اسم مختلف عند حدوث حالات أندماج أو إعادة تسمية. أما أكبر الناجحين فكانت شركة " وول مارت" للبيع بالتجزئة والتي وصلت مبيعاتها في عام ١٩٨٣ إلى ٤,٧ بلايين دولار بينما وصلت عام ١٩٩٩ إلى ١٦٦,٨ بليون دولار مما جعلها ثاني أكبر شركة في العالم.

قوة الشركات الكبرى

من بين أكبر ١٠٠ اقتصاد في العالم هناك ٥١ شركة و ٤٩ دولة (بناء على مقارنة ما بين مجمل المبيعات للشركة والناتج المحلي الإجمالي للدولة). وبالتالي تكون شركة جنرال موتورز (١٧٦ مليار دولار) أكبر من الدانمرك (١٧٤ مليار دولار)، وديملر–كرايزلر (١٥٩ مليار دولار)، أكبر من النرويج (١٤٥ مليار دولار)، والسعودية (١٢٨ مليار)، وتويوتا (١١٥ مليار دولار)، أكبر من البرتغال (١٠٧ مليار دولار)، ورويال دتش– شيل (١٠٥ مليار دولار)، أكبر من فنزويلا (١٠٣ مليار دولار)، وآي بي إم (٨٧ مليار دولار)، أكبر من سنغافورة (٨٤ مليار دولار)، وفولكسفاجن (٨٠ مليار دولار)، أكبر من ماليزيا (٧٤ مليار دولار)، وسوني (٦٠ مليار دولار)، أكبر من الباكستان (٥٩ مليار دولار)، وبوينغ (٥٧ مليارد‌ولار)، أكبر من التشيك (٥٦ مليار دولار)، وهوندا (٥٤ مليار دولار)، أكبر من نيوزيلندا (٥٣ مليار دولار)، وفيات (٥١ مليار دولار)، أكبر من الجزائر (٤٧ مليار دولار).

وبلغت مبيعات كل واحدة من الشركات الخمس الكبرى (جنرال موتورز، وول مارت، إكسون–موبيل، غورد موتورز، وديملر–كرايزلر) قيماً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لحوالي ١٨٢ دولة في العالم، كما أن مجموع مبيعات أكبر ٢٠٠ شركة أكبر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم باستثناء الدول الصناعية العشر الكبرى. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة نمو مبيعات الشركات المائتين الكبرى أكبر من نسبة نمو النشاط الاقتصادي العالمي، فمنذ عام ١٩٨٣ زادت نسبة مجموع مبيعات هذه الشركات من ٢٥٪ إلى ٢٧,٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي.

> **"هناك (٥١) شركة في العالم مجمل مبيعاتها أكثر من الناتج المحلي الاجمالي لـ (٤٩) دولة"**

ولدى مقارنة أوضاع هذه الشركات مع الدول النامية وسكان العالم الثالث تبدو الصورة أكثر مأساوية، فمجموع مبيعات الشركات المائتين الكبرى يعادل ١٨ ضعفاً حجم مجموع الدخل السنوي لحوالي ١,٢ بليون شخص أي حوالي ربع سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع يعرفه البنك الدولي بأنه مصدر دخل أقل من دولار واحد يومياً. أما على الصعيد السياسي فتلعب هذه الشركات دوراً كبيراً ومؤثراً، فالشركات الأميركية ال ٨٢ المدرجة في لائحة كبريات الشركات قدمت دعماً للمرشحين والأحزاب في الإنتخابات الأميركية لعام ٢٠٠٠ بما يعادل ٣٣,١ مليون دولار. كما أن معظم هذه الشركات تلعب دوراً سياسياً ضاغطاً في تحديد الكثير من اتجاهات السياسة الأميركية داخلياً وخارجياً.

المساهمة في التوظيف والضرائب:

وبالرغم من قوة هذه الشركات وأرباحها الكبيرة، فإن معدل مساهمتها في قطاعات هامة مثل التوظيف ودفع الضرائب يبقى أقل مما ينبغي عليها فعله بناء على مكانتها الاقتصادية. فبالرغم من أن هذه الشركات

عالمنا ليس للبيع

تعادل ٢٧٪ من النشاط الاقتصادي العالمي، فإنها لا توظف إلا ٢٢ مليون شخص أي ٠,٧٨٪ من القوة العاملة في العالم. وما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٩ نما معدل التوظيف في الشركات الكبرى ١٤,٤٪ مقابل نمو في الأرباح السنوية بلغت نسبته ٣٦٢٪ في الفترة نفسها. وقد يقدم بعض المحللين الاقتصاديين تفسيراً حول هذا التناقض مفاده أن هذه الشركات تتميز بأنظمة كفاءة بشرية عالية وإن الفجوة المتزايدة بين معدل التوظيف والأرباح هو تطور التكنولوجيا الحديثة التي باتت تحتل أماكن الكثير من القوى العاملة البشرية. لكن أحد الأسباب الهامة هو قيام الشركات بالتعاقد مع استشاريين وخبراء من خارج الشركة للقيام ببعض المهام الصعبة والدقيقة وبهذا تبعد الشركات نفسها عن الحاجة إلى تطبيق قوانين العمالة والتأمين الصحي التي هي حق للموظفين الرسميين والدائمين.

أما في مجال التهرب من دفع الضرائب، فقد أوضحت دراسة قام بها معهد سياسات الضريبة الأميركي أن حوالي ٩٠٪ من هذه الشركات لم تقم بدفع كافة الضرائب المطلوبة منها وهو ٣٥٪ في الولايات المتحدة، كما أن بعض الشركات تسلمت مبالغ من الحكومة الفدرالية في الوقت الذي لم تدفع فيه ما هو مطلوب منها وهي تكساكو، شيفرون، بيبسي، إنرون، وورلد كوم، مكيسون وجنرال موتورز أكبر شركة في العالم.

ويستنتج التقرير أن هذه الشركات هي المستفيد الأكبر من سياسات العولمة وتحرير التجارة الدولية في سيطرتها على الأسواق العالمية وإن قوتها وأرباحها سوف تزيد بمرور الوقت وبدء تطبيق التزامات الدول النامية لمنظمة التجارة الدولية، إلا أن أخطر التأثيرات هي التأثيرات السياسية لهذه الشركات على أصحاب القرار السياسي مما سيضعف من القيمة الحقيقية للديمقراطية. وإذا كان التقرير قد ركز على الولايات المتحدة، فإن تأثيرات هذه الشركات على الدول النامية أخطر بكثير ويحتاج إلى دراسات معمقة. وهذه الارقام والاحصاءات تعتبر الخلفية الاقتصادية التي ينطلق منها التيار المضاد للعولمة الاقتصادية في العالم، والذي يتميز باستخدام تقنيات العولمة الثقافية مثل الإنترنت لتنظيم نفسه.

التنمية المستدامة والعولمة:

في عام ١٩٩٢ عقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية مؤتمر قمة الأرض الأول المخصص لجمع رؤساء الدول وقادة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة لاستصدار معاهدات وأنظمة وقوانين وتوصيات لحماية البيئة في العالم، وكان من أهم مخرجات المؤتمر بيان ريو والذي ركز على عدة مبادئ للتنمية المستدامة Sustainable Development، وهي التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حماية حقوق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة والحصول على الموارد الطبيعية، وأقر المؤتمر الوثيقة التطبيقية لهذه المبادئ والتي سميت " الأجندة ٢١ " أو الاستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة، وتم الطلب من كل دول العالم إعداد استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. لكن هذه التنمية التي توازن ما بين البيئة والمجتمع والاقتصاد لم تحقق الكثير من النجاحات حتى الآن بسبب سيادة قيم النمو الاقتصادي التقليدية على التنمية في العالم، وجاءت العولمة بآلياتها ومفرداتها لتشكل نقيضاً قوياً للتنمية المستدامة من حيث التركيز على احصاءات النمو الاقتصادي والدخل القومي حتى في حال كانت هذه الاحصاءات مبنية على استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث كما في العديد من دول العالم الثالث. وتحمل معظم المنظمات المناهضة للعولمة مبادئ وقيم التنمية المستدامة التي تتناقض مع قيم العولمة والنمو السريع.

وللحديث عن البعد البيئي للعولمة، فلا بد من العودة سنتين تقريباً إلى الخلف، إلى مؤتمر سياتل الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني ١٩٩٩ .

البيئة في مواجهة العولمة – مؤتمر سياتل:

تعتبر منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) إحدى أهم مؤسسات تطبيق العولمة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد باشرت المنظمة أعمالها في مطلع عام ١٩٩٥ بعد انتهاء جولة أورجواي للجات GATT والتي استمرت منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ . وفي مدينة سياتل الأميركية، عقد في تشرين الثاني ١٩٩٩ المؤتمر الوزاري لأعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٣٥ دولة آنذاك، وكان هذا المؤتمر علامة فارقة في تاريخها، حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضده في سياتل وجود تحالف دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقاوم توجهات العولمة وتحذر من أخطارها على البيئة بالأخص.

" منظمة التجارة العالمية احدى أهم مؤسسات تطبيق العولمة الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "

وكانت مشاهد المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الأميركية المناوئة لمنظمة التجارة العالمية هي آخر المشاهد الكبرى في القرن العشرين، ووضعت الإشارات التوضيحية على درب القرن الحادي والعشرين، وأشارت الى أن الحس الإنساني في العالم لا زال قوياً ولم يتم تهجينه لصالح معادلة التجارة الحرة والمكاسب المالية التي ميزت العقد الأخير من القرن العشرين. وأشارت المظاهرات الى نمو حركة إنسانية جديدة Humanist Movement تتخذ من حقوق الإنسان والبيئة والديمقراطية معايير أخلاقية جديدة. وكما كان يأمل الكثير من المثقفين في العالم أصبحت " ثورة سياتل" بداية لحركة ليبرالية

انصار البيئة مناهضون طليعيون ضد العولمة

تحليل الخطاب البيئي المناهض للعولمة

إنسانية جديدة توازن نمو العولمة "الليبرالية المتوحشة" التي تتخذ من اقتصاد السوق نبراساً لها وتهدد بتجريد الإنسان من هويته السيكولوجية الخاصة.

كان المطلب البيئي الأول للمتظاهرين في سياتل هو أن تخضع أنظمة منظمة التجارة للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم الجهود والقوانين البيئية في العالم لا أن تكون أنظمة التجارة سائدة ولها القدرة على تغيير بنود الاتفاقيات البيئية كما تطالب المنظمة. ومن المعروف أن بنود " تسوية النزاعات-Dispute Settlement الخاصة بقوانين منظمة التجارة العالمية تمنح القوة القانونية لمبادئ حرية التجارة على مبادئ وبنود المعاهدات البيئية الدولية متعددة الأطراف -Multi lateral EnvVironmental Agreements (MEAs) ومن المعروف أن هناك تناقضاً جوهرياً بين قوانين منظمة التجارة التي ترمي الى فتح الأسواق الدولية للتجارة الحرة دون معيقات وحواجز، وبين المعاهدات البيئية الدولية التي تمنع مثلاً إنتاج المواد المستنزفة للأوزون أو الاتجار بالكائنات الحية. الامر الذي يعني أن العولمة تؤدي إلى سيادة القوانين التجارية على قوانين حماية البيئة. **مخاطر العولمة على البيئة:**

ويحدد أنصار البيئة عدة مشاكل ونقاط تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة والعولمة وما سينجم عنه من آثار سلبية على البيئة، ومن أهم القضايا على أجندة أنصار البيئة المناهضين للعولمة:

١- قوانين منظمة التجارة والعولمة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة:

بناء على مبادئ العولمة في حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية، فأن قوانين المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي يتم تصنيفها بأنها "حواجز غير جمركية" Non-Tariff Barriers ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة.

٢- استنزاف الموارد الطبيعية:

سوف تؤدي عمليات إلغاء التعرفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية الى تقليل أسعارها دولياً وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات الاستوائية والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية. ومن المعروف أن هناك تعرفة جمركية عالية حالياً على منتجات الأخشاب بهدف السيطرة على تجارتها وتصعيب مهمة منتجيها في التسويق. إلا أن قوانين منظمة التجارة سوف تسهم في إلغاء الحمايات الجمركية وتسهيل انتقال هذه المنتجات وبالتالي زيادة عمليات التحطيب Logging وقطع أشجار الغابات.

تحرير التجارة سيؤدي أيضاً إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيراً سلبياً كبيراً سوف يقع. ويجادل البيئيون في العالم بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دولياً مثل الناتج القومي الاجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي الرقمي.

> ❞ قوانين منظمة التجارة العالمية ستكون لها الاولوية على القوانين والانظمة الوطنية لكل دولة ❝

٣- ملاذات التلوث الدولية:

من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئياً من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة الى الدول النامية الأقل التزاماً بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك. ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب الى تامين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها. وهذا ما يسمى في الاقتصاد العولمي بالاستثمار الأجنبي المباشر Direct Foreign Investment في الدول النامية والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث -Pollution Havens في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئية صارمة خصوصاً إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في دول العالم الثالث للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات.

٤- المنتجات المعدلة وراثياً:

الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً، أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثياً Genetically Modified Organisms (GMO) في العالم سيؤدي الى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي -Biodiversity أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذياً للمستهلك، كما أنه لن يسمح للدول المستوردة في رفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثياً قبل

تحديات العولمة

فحصها والتأكد من صلاحيتها. وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي الدولي، فتزايد الاتجار بالمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً سيؤدي الى تركز الثروة واحتكار إنتاج هذه المنتجات بالدول المسيطرة حالياً على هذا القطاع وهي الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين التي تشكل ٩٨٪ من إنتاج الأغذية المعدلة وراثياً ولا شك أن ذلك الاحتكار للتكنولوجيا سيضعف من الأمن الغذائي لمعظم الدول النامية. وبالرغم من عدم ثبات وجود التأثيرات السلبية على صحة المستهلكين فلا زالت العديد من الدول ومنظمات البيئة تعتمد على المبدأ الوقائي Precautionary Principle لمنع دخول هذه المواد إليها قبل التأكد علمياً من سلامتها الصحية.

ومن المتوقع أيضاً أن فتح الأسواق التجارية سيؤدي الى تعرض الدول النامية الى أمواج من الأغذية غير المطابقة للمواصفات في دول المنشأ والي يتم تصديرها الى الدول النامية تحت قوانين التجارة الحرة.

> "المنظمات البيئية التي قادت المظاهرات ضد العولمة نجحت في توعية الكثير من الاقتصاديين واصحاب القرار بخطورة السياسات المتصلة بالبيئة في منظمة التجارة العالمية"

٥- إضعاف المعاهدات البيئية الدولية:

الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث مثل المنتجات المستنزفة للأوزون، لن يكون بالإمكان إيقافه ضمن بنود معاهدة مونتريال مثلاً لمنع الاتجار بالمنتجات المستنزفة للأوزون إذ أن قوانين منظمة التجارة ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات. ولكن أخطر الأمثلة حول تجاهل الاتفاقيات البيئية الدولية لم يأت من منظمات العولمة بل من الولايات المتحدة التي انسحبت من بروتوكول كيوتو لتحديد نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك حماية لشركاتها الكبرى المعتمدة في عملها على الكربون مثل شركات النفط والغاز.

٦- القرصنة الحيوية والملكية الفكرية:

معاهدة منع الاتجار بالكائنات الحية وتلك المعرضة للانقراض CITES لن تكون ذات سند قانوني في مواجهة حرية الاتجار بهذه الكائنات ضمن شروط المنظمة وسوف تتعرض الدول النامية للعديد من عمليات القرصنة الحيوية Biopiracy أي سرقة الكائنات النادرة وخاصة النباتات الطبية من قبل الشركات الكبرى ثم إنتاج أدوية منها والحصول على براءات اختراع خاصة بدون تقديم نسبة الى الدولة المنشأ ومن ثم بيع هذه الأدوية بأسعار غالية حتى في أسواق البلدان التي تمت سرقة النباتات الطبية منها، علما بأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية تعطى للشركة صانعة الدواء أو المستحضر حق الملكية الفكرية لطريقة تصنيع المنتج أو للمنتج نفسه ولكنها لا تعطي أية حقوق للمادة الخام التي صنع منها المنتج ولا للسكان الأصليين في المنطقة التي توجد فيها هذه المواد الخام. كما أن أنظمة حماية الملكية الفكرية تتيح للشركات الكبرى في العالم حق احتكار وسائل التصنيع أو المنتج النهائي في الكثير من المنتجات الهامة لحياة الإنسان ومنها الأدوية، وخاصة أدوية الأيدز والتي تحتكرها شركات سويسرية وأميركية وألمانية وتبيعها بأسعار غالية ليست في متناول المرضى الفقراء في إفريقيا وأميركا اللاتينية، وتمنع مثل هذه الشركات الكبرى قيام شركات الأدوية في دول نامية مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا بصناعة أدوية ذات تأثيرات مشابهة ولكن بدون حقوق ملكية فكرية.

التيار البيئي العالمي ودور التوعية:

نجحت المنظمات البيئية التي قادت المظاهرات وأهمها السلام الأخضر Greenpeace والصندوق البيئي العالمي World Wide Fund والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN في توعية الكثير من الاقتصاديين وأصحاب القرار بخطورة السياسات المتصلة بالبيئة في منظمة التجارة، وتزايدت وتيرة المطالبات بتحسين السياسة البيئية للمنظمة نحو المزيد من المسؤولية والشفافية، وكانت التحركات التي انتقلت من مدينة لأخرى وموقع لآخر شاهداً على قدرة هذه المنظمات في حشد الرأي العام العالمي حول قضاياها وخطابها البيئي. وتستخدم هذه المنظمات وسائل الإتصال الحديثة مثل الإنترنت لتوثيق برامجها وخطاباتها وأفكارها ونقاط التقائها في المدينة التي سيتم عقد المناسبة الخاصة بالعولمة فيها وكيفية تنسيق التحركات الجماعية.

وقد تم تطبيق هذه الخطط بنجاح في كل التجمعات التي تم تنفيذ نشاطات مضادة للعولمة فيها. ولكن المشكلة الكبيرة التي يواجهها هذا التيار هي في وجود أقلية من المنظمات المتطرفة التي تنزع نحو العنف والتخريب والتي تحظى دائماً بانتباه وسائل الإعلام على حساب المنظمات ذات الخطاب التنموي الفكري الهادئ. ويبدو أن مستقبل هذه الحركات سيعتمد كثيرا على قدرتها على التمسك بخطابها الهادئ وتخليصه من الفوضويين المتطرفين وستكون واشنطن هي الملتقى الجديد لمناهضي العولمة من خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي ومن بعدها الدوحة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة الدولية في تشرين الثاني ٢٠٠١ حيث باتت هذه التجمعات جزءا لا يتجزأ من الصورة الكلية للعولمة ومناهضيها والتي تمثل وجهين لعملة العولمة يختلفان في الجوهر ويتماثلان في الآليات وإطار العمل والتكامل العالمي.

مشكلات التصحيح الهيكلي

الشباب والمشاركة

محمد الجريبيع

من فعاليات ملتقى الشباب الاردني ٢٠٠١

تعد مسألة الاهتمام بالشباب وقضاياهم ليس فقط ظاهرة محلية بل ظاهرة عالمية تستحوذ على اهتمام الدول المتقدمة منها والنامية. وهذا الاهتمام المتزايد مرده اهمية الدور البارز الذي يقوم به الشباب في دعم وتطوير مسيرة المجتمع وتفعيل العملية التنموية المستدامة التي تتبناها الدولة. وقد لعبت العديد من العوامل دوراً مهماً في هذا الاهتمام المتصاعد، من ابرزها التحولات الجذرية التي رافقت مسيرة المجتمعات في تحولها من النمط الريفي الزراعي الى النمط الحضري الصناعي، اضافة الى ما رافقها من تحولات اخرى مثل الفصل بين مكان الاقامة والتخصص، وتقسيم العمل، والحراك الاجتماعي، وظهور المدارس النظامية التي اصبحت تستقطب اكبر عدد ممكن من الشباب بعيداً عن ذويهم في المنزل والعمل، الامر الذي فتح المجال أمام ايجاد ظروف تساعد الشباب على التحرر من سلطة الاسرة وتأثيرها، وهذا كله ادى الى تأثر الشباب بقيم خارج اطار المرجعيات التقليدية من خلال الجماعات التفاعلية.

وتعود اهمية الشباب في اي مجتمع الى كونهم العنصر الاساسي في تركيبة اي مجتمع من المجتمعات والشريان الباعث للطاقات المحركة في مختلف الميادين، وباعتبارهم يمثلون مستقبل الدولة وصانعي حضارتها وأملها وعنوان قوتها وحيويتها، وهم عدة المستقبل وذخيرتها واشراقة فجرها الجديد.

كما تزداد اهمية الشباب مع الاعتقاد المتزايد يوماً بعد يوم بان درجة تقدم اي مجتمع وتطوره تعتمد – اضافة الى عوامل اخرى – على الشباب نوعاً وكماً، وعلى مدى القدرة على استثمار طاقاتهم وتسخيرها لدفع عجلة التنمية الوطنية للامام، لذلك فان مستوى الاهتمام والعناية بالشباب يعد مؤشراً هاماً على مدى قدرة الدولة والمجتمع على توجيه المستقبل وتوظيف الحاضر من اجل رصد الواقع واستشراف المستقبل.

ان الاهتمام بالشباب والعمل علي دمجهم في العملية التنموية بهدف الاستفادة من قدراتهم وابداعاتهم وتحويل طاقاتهم الكامنة الى طاقات فاعلة، يسهم في تحريك المسيرة التنموية للدولة والتحكم في ابقاء حركتها فاعلة وتوجيهها توجيهاً يخدم القضايا الوطنية.

ومن اجل ذلك فانه لا بد من العمل على استثمار الشباب استثماراً وطنياً يسهم في تحويل هذه الطاقة الابداعية الى ممارسات عملية، ومسلكيات شخصية يتبناها الشباب، وتحويل النبض والاحساس بالوجود لديهم الى حركة دؤوبة يتبناها الشباب وتسهم في اتاحة الفرصة امامهم للمشاركة الاجتماعية الفاعلة، بهدف تحقيق مشاركة اوسع في المنظمات التطوعية وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي او المشروعات المحلية والتي تتم عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد.

ان المشاركة الحقيقية والتي عادة ما تكون جهوداً تطوعية شعبية منظمة، تسهم في تحقيق اهداف المجتمع العامة، من خلال المشاركة في وضع البرامج والانشطة المجتمعية المختلفة وتنفيذها. ومهما اختلفت المعاني الحقيقية للمشاركة، الا انها تبقى تحمل في طياتها المضامين والمعاني السامية، مثل التعاون، المساهمة، التآخي، التكامل.. الخ، فمثلاً المشاركة في الادارة، تعني مشاركة كافة افراد المجتمع في مناقشة الامور العامة المتعلقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

ولكن حتى تكتمل مشاركة الشباب فانه لا بد من العمل على تمكينهم وتأهيلهم بشكل كاف كي يصبحوا قادرين على المساهمة والمشاركة الفعالة، كما أنه لا بد من ان يتولى الشباب الامساك بزمام امورهم، والتحكم في حياتهم، ضمن بيئتهم الاجتماعية والسياسية بحيث لا يكون الهدف من ذلك تمكينهم والسيطرة على الآخرين، بل مساعدتهم على استخدام قواهم الذاتية وتوظيفها، بهدف القيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين تسهم في احداث التغيير المطلوب. وحتى يكتمل هذا التغيير فانه لا بد من العمل على تطوير قدرات ومهارات الشباب على اتخاذ القرارات، واكسابهم المهارات اللازمة التي من شأنها ان تعزز ثقتهم بانفسهم واثبات ذواتهم وتمكينهم بشكل كاف، لان التمكين لا يمكن ان يعطى بل يكتسب وذلك حينما يتولد لدى الفرد او المجموعة ادراكاً لأهمية العمل في خدمة التقدم والمساهمة في دعم وتطوير مسيرة الدولة، وادراكاً كذلك لأهمية تطوير المهارات والقدرات بهدف التحكم بمسار الحياة، هذا التحكم الذي يساعد على تطوير الذات ولكن دون المساس بحقوق الآخرين.

"موضوع الغلاف"

مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية

نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!

أنهى مؤتمر ديربان حول العنصرية أعماله وسط جدل وصراع دولي وحقوقي كبيرين. ولم يكن المؤتمر الذي انعقد في جنوب أفريقيا أو اخر آب (أغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وتحت شعارات «مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكل ما له علاقة بالتعصب» سوى محطة من محطات الصراع الدولي، بين مفاهيم وتيارات ومصالح انطلقت على نحو شديد وبخاصة ازاء بعض القضايا العقدية والمفصلية في مناهضة العنصرية والمفصلية في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الاجانب وكل ما له علاقة بالتعصب» سوى محطة من محطات الصراع الدولي، بين مفاهيم وتيارات ومصالح انطلقت على نحو شديد وبخاصة ازاء بعض القضايا العقدية والمفصلية في مناهضة العنصرية.

د. عبد الحسين شعبان*

وانعكس الصراع الدولي، منذ اللحظات الأولى، التي قررت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٩ عقد المؤتمر الثالث حول العنصرية، وتقرر ان يعقد في جنوب أفريقيا ويسبقه منتدى للمنظمات الحكومية.

وقد سعت الولايات المتحدة ومعها العديد من الدول الغربية الى توجيه المؤتمر الوجهة التي تريدها، من خلال الجهود التحضيرية أو المالية أو الادارية أو غيرها. وتحت حجة «التوجه نحو المستقبل» والبحث عن «توافقات دولية» و «مقترحات وحلول عملية للمشكلات الراهنة»، أرادت دفع المؤتمر باتجاهات «تجريدية» وذلك باصرارها على عدم الاشارة للدول والحالات التي تشكل أساساً من اساسات العنصرية، وبالاقتصار على

> "الولايات المتحدة وحلفاؤها مارسوا ضغوطاً شديدة على الامم المتحدة وعلى جنوب افريقيا للحيلولة دون عرض العنصرية الاسرائيلية"

العموميات وعدم تسمية الأشياء بأسمائها.

اما دول الجنوب فقد كان رأيها ان بحث مشكلات الحاضر لا بدّ أن يمر من خلال الجذر التاريخي، الذي يتعين استخلاص نتائج الماضي ومعالجة مشكلات الحاضر. ولا بدّ من تسمية الحقائق بأسمائها وإلاّ سيكون الأمر عديم الجدوى.

وانصبت مناقشات الجهود التحضيرية على عدد من العناوين والتوجهات، فقد رفضت الولايات المتحدة منذ البداية أية إشارة للعنصرية الاسرائيلية وللممارسات التي ترتكبها اسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني، كما حاولت تجنب الاشارة الى مسألة التعويضات عن فترة الرق عبر الاطلنطي والكولونيالية.

وقد وضعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها الأمين العام للمؤتمر، مشروع الإعلان وبرنامج عمل المؤتمر وذلك بتخويل من

* د. عبد الحسين شعبان هو رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا، وهو خبير قانوني وباحث صدرت له عدة كتب.

مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية

نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!

اللجنة التحضيرية التي عقدت اجتماعاتها مفتوحة العضوية في الفترة بين ٦ الى ٩ آذار (مارس) ٢٠٠١ ومن ٧ إلى ١١ أيار (مايو) ٢٠٠١ للتمهيد لعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية والنظر في مشروع الوثيقة الختامية التي أعدتها المفوضية السامية.

وقد تجاهلت الوثيقة الختامية المقترحة، العديد من القضايا الرئيسية، التي دعت اليها المؤتمرات الاقليمية، ولم تول اهتمامها بالتحليلات والاستنتاجات التي توصلت إليها، فضلاً عن تجاهلها لدور وجهود المنظمات غير الحكومية.

وقد تحفظت العديد من الوفود الحكومية وكذلك العديد من المراقبين من وفود المنظمات غير الحكومية على مشروع الوثيقة، واعترضوا على فقرات أساسية فيه.

من الغريب ان يكون مشروع الوثيقة الختامية قد أشار في أربع فقرات الى مسألة «معاداة السامية»، ودعا الى ضرورة مناهضتها، لكنه أغفل ذكر القضية الفلسطينية بالكامل، سواء بالاسم أو بالوصف. وبهذا المعنى فقد تجنب ذكر الاحتلال او الاستيطان او تقرير المصير، تلك المصطلحات التي كان يفترض ان تكون ضمن التدابير المنشودة لمناهضة ظاهرة العنصرية.

ومثلما أغفل مشروع الوثيقة الختامية موضوع «العنصرية الاسرائيلية» و «الممارسات الصهيونية»، فإن مطلب أفريقيا القاضي بضرورة «الاعتذار» عن فترة «الرق» و «الاستعمار» وطلب «التعويضات» المناسبة، كان غائباً هو الآخر، واكتفت الوثيقة بعبارات مجاملة معربة عن تفهمها «سعي الضحايا وورثتهم من اجل العدالة والكرامة والاحترام، وتصحيح المظالم التاريخية، من خلال إقامة حوار وطني ودولي صريح للتطرق لهذه المشكلة..».

وقد حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها ممارسة ضغوط شديدة على الأمم المتحدة وعلى جنوب أفريقيا باعتبارها «الدولة المضيفة» للحيلولة دون عرض القضية الفلسطينية والعنصرية الاسرائيلية من جهة وكذلك قضية الاعتذار والتعويضات من جهة أخرى، على المؤتمر.

خلال الفترة المنصرمة ما بين اجتماع اللجنة التحضيرية الاول والثاني، لم تتوصل اللجنة التحضيرية الى توافق حول مشروع الوثيقة الختامية المقترحة، وأحالت الأمر الى دورة تحضيرية ثالثة، انعقدت بين ٣٠ تموز (يوليو) و ١٠ آب (أغسطس) ٢٠٠١.

وعبر جهود مضنية تمكنت مجموعة (٢١) دولة التي أُنشئت كلجنة خاصة برئاسة جنوب افريقيا وتمثيل اقليمي، حيث شملت بلدين عربيين هما تونس والعراق، من اعداد مشروع جديد للاعلان الختامي وبرنامج العمل، بالتعبير عن القضية الفلسطينية ومسألة الرق والاستعمار، وإن ظلّت هذه الفقرات موضع اختلاف وتحفظ، اي انها موضع مفاوضة وتوافقات تركت الى المؤتمر.

وقابل هذا التحرك نشاط كبير قامت به المنظمات الصهيونية، فقد عقدت ٧٠ منظمة يهودية وصهيونية اجتماعاً مفاجئاً في لندن عشية مؤتمر ديربان، وبمشاركة نائب وزير خارجية اسرائيل، عبّرت فيه عن ادانة هذه الوثيقة. كما أبدى ممثلو الحكومات الغربية تحفظهم على الفقرات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

> **"ماذا بقي بعد اغفال مواضيع العنصرية الاسرائيلية والممارسات الصهيونية والاعتذار عن فترة الرق والاستعمار؟!"**

واتخذ مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان موقفاً مفاجئاً حين عبّر في رسالة الى المنظمات غير الحكومية، عن ان مشروع الوثيقة وزع على سبيل الخطأ. ثم ارسل رسالة اخرى تشكك بصلاحية لجنة الـ ٢١ من الناحية الاجرائية والموضوعية.

تلكم هي الجهود التي خيّمت على المؤتمر عشية انعقاده وتركت تساؤلات مشروعة حول جدية الأمم المتحدة وبخاصة القوى المتنفذة ازاء أهداف المؤتمر، تلك التي لخصتها الأمم المتحدة بـ:

١- الاستمرار في الدعوة الى مكافحة العنصرية واعادة تقييم العقبات التي تعترض طريق ذلك.

٢- ضمان احترام القواعد والمواثيق الدولية السارية المفعول وانعكاس ذلك داخلياً على القوانين الوطنية.

٣- توعية الرأي العام بمخاطر ظاهرة العنصرية من خلال التربية والتعليم.

٤- تقديم توصيات لزيادة فاعلية برامج الأمم المتحدة الهادفة الى مكافحة العنصرية.

٥- تحليل العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل التي تولّد العنصرية وكراهية الاجانب.

٦- تقديم توصيات لاعتماد تدابير جديدة وطنية واقليمية ودولية تهدف الى مكافحة العنصرية بشأن الأقليات والمهاجرين والمرأة وسكان البلاد الأصليين.

٧- وضع توصيات لتوفير الموارد المالية اللازمة للأمم المتحدة من اجل مكافحة العنصرية.

أما موضوعات المؤتمر فقد تناولت مصادر وأسباب ظاهرة العنصرية بمن فيهم الضحايا والوسائل اللازمة لمنع استمرار الظاهرة واساليب الحماية الضرورية طبقاً لاستراتيجية المساواة وعدم التمييز.

واذا كانت تلك الموضوعات مطروحة على المؤتمر وكان لا بدّ من بحثها وإتخاذ قرارات بشأنها، خصوصاً وأن هذا المؤتمر الدولي المهم جاء تتويجاً لمؤتمرين حول العنصرية إنعقدا في العام ٧٨ و ١٩٨٣ في جنيف، فإن الولايات المتحدة وبعض بلدان الشمال حاولت تحويل المؤتمر الى مناسبة جديدة لاظهار تفوقها وتأكيد مزايا العولمة والدور الذي يمكن ان تضطلع به أخلاقياً وأدبياً في اطار التنمية وبعض قضايا التسامح.

وقد سعى هذا الاتجاه للوقوف بوجه تيار

من تظاهرات ديربان

الجنوب الذي حاول منذ البداية العمل لتحويل المؤتمر الى تظاهرة مهمة ضد العنصرية، بالتأكيد على ادماج القضايا الجوهرية ضمن جدول عمل المؤتمر، مثلما هو قضية عنصرية الممارسات الاسرائيلية ومسألة الاعتذار ودفع التعويضات لافريقيا عن فترة الرق والاستعباد والكولونيالية، التي حالت دون تنمية ورخاء شعوبها وبلدانها.

إن مؤتمر ديربان كان اهم وأكبر مؤتمر دولي حول العنصرية وأول مؤتمر دولي كبير ينعقد في الألفية الثالثة في اطار هيئة الأمم المتحدة. وجاء انعقاده عشية انقضاء العقد الثالث ضد العنصرية ١٩٩٣–٢٠٠٢ .

لقد حاول الجنوب التشبث في هذا المؤتمر بأجندته. ويمكن القول أن مؤتمر ديربان هو المؤتمر الأول الذي لم تكن اجندته قد وضعت كلياً من جانب دول الشمال. فحتى مؤتمر المرأة الذي انعقد في العام ١٩٩٥ في بكين، لم يكن للصين سوى دور الاستضافة، وكانت الأجندة قد تم وضعها كلياً تقريباً من جانب بلدان الشمال. مثلما هو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ وغيرها. بل إن مؤتمر فينا حول حقوق الانسان الذي انعقد عام ١٩٩٣، لم يكن بعيداً عن التأثيرات التي أرادتها دول الشمال.

أما في مؤتمر ديربان فقد كان للجنوب دوراً مهماً ايضاً في وضع أجندة المؤتمر وبخاصة لمؤسسات المجتمع المدني، التي زاد حضورها عن ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف منظمة. ومن العلامات المميزة التي يجدر الاشارة اليها أن الآسيويين كان احدى شواغلهم هو مسألة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وانشغل الأفارقة بموضوع الاعتذار والتعويضات، وأخذ موضوع الأصول الافريقية بالنسبة لأمريكا حيّزاً وكان الهم الأوروبي على ارتفاع موجات العنصرية وكراهية الأجانب وانعكاساتها.

وتصّدر الموضوع الفلسطيني وبخاصة العنصرية الاسرائيلية أولويات الجانب العربي والاسلامي، خصوصاً تأمين حماية دولية للفلسطينيين وإعمال اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبخاصة الاتفاقية الرابعة بشأن المدنيين ووقف القمع والارهاب الذي تتعرض له الانتفاضة والعمل على وقف بناء المستوطنات تمهيداً لتفكيكها وتأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

> **"مؤتمر ديربان هو المؤتمر الاول الذي لم تكن اجندته قد وضعت كلياً من جانب دول الشمال"**

واضافة الى الموضوعات الخاصة التي تصدرت رؤية المجموعات الاقليمية، فإن الموضوعات المشتركة كانت مصدر بحث جماعي لتأثيراتها على هذا البلد او ذاك وهذه المنظمة او تلك مثل قضايا الاقليات والمرأة والفئات المنبوذة والعمالة المهاجرة بما فيها القوانين والاتفاقيات بهذا الخصوص، سواء للبلدان المصدّرة او البلدان المستقبلة.

لقد حاول الجنوب التشبث بالعناوين الرئيسية المعروضة على جدول اعمال المؤتمر، في حين ان الولايات المتحدة كانت قد هددت المؤتمر حتى قبل انعقاده بأن طرح موضوع عنصرية الصهيونية ومسألة الاعتذار والتعويضات، يعني صرف المؤتمر عن مهماته، تلك التي يبدو انها ارادتها احتفالية وبروتوكولية، وضمن طقوس العولمة، وكان واضحاً ما ستتخذه الولايات المتحدة من مواقف داخل المؤتمر فيما اذا تخلّت عن فكرة الانسحاب، وهي الدولة العظمى التي يفترض فيها الدعوة الى حل المشكلات بالحوار والتفاهم، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وطبقاً لقواعد القانون الدولي واستناداً الى ما توصل اليه المجتمع الدولي بشأن مناهضة العنصرية تاريخياً.

ولا شك أن إدانة العنصرية باعتبارها ظاهرة بغيضة ومدانة وتقوم على اساس التمييز وعدم المساواة هو امر يفترضه التطور التاريخي للبشرية، كما ورد في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٦٣ ، والذي أكد استناداً الى ذلك بأن كل عقيدة تنادي بالتفرقة والتفوق العرقي هي عقيدة كاذبة وخاطئة من الناحية العملية وتستحق الادانة من الناحية الأخلاقية وهي جائرة وخطيرة من الناحية الاجتماعية وتقوم على اساس التمييز وعدم المساواة، فإنها مدانة وبذلك دعا هذا القرار الى اعتبار العنصرية بجميع اشكالها وصورها مرفوضة.

وقد مهّد هذا القرار التاريخي، الذي افادت منه جنوب افريقيا في تطويق وتحجيم دور العنصرية ودفع العالم أجمع لمناهضتها والقضاء عليها بما فيها نظام الابارتيد، رغم معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض بلدان اوروبا الغربية، الأ ان المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة نيلسون مانديلا استطاع بنجاح ان يقود الصراع لصالح آلغاء نظام الابارتيد الذي دام قرنين ونيف من الزمان، وذلك عبر اجراء انتخابات لجميع الاعراق والتكوينات والاثنيات والاصول وفي ضوء مبدأ التسامح وحماية البلاد ومنع الثأر ونزعات الكراهية من ان تأخذ طريقها وصولاً الى التغيير المنشود بالقضاء على نظام الابارتيد وذلك في العام ١٩٩٤ .

لقد مهّد قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٦٣ الطريق لعقد اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة جميع اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، التي تعتبر تطوراً مهماً في قضية مناهضة العنصرية. كما كان له اكبر الاثر في بلورة فكرة القرار الدولي ٣٣٧٩ الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية باعتبارها شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري بأغلبية ٧٢ صوتاً ومعارضة ٣٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت، وهو القرار الذي أُلغي في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ إثر اختلال ميزان القوى الدولي والاقليمي وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية. وحتى دون ذكر الاسباب الموجبة، حيث نص قرار الإلغاء على ما يلي: « يلغى القرار الذي اتخذ في ١١/١٩٧٥/ ١٠ » وذلك في محاولة لتجنب أي مناقشة لأسباب صدوره ومبرراته.

لقد كان واضحاً ما سينتهي اليه المؤتمر بفعل دور الولايات المتحدة التي حاولت الى ما قبل اسابيع دون تمويل المؤتمر وهو ما عبرت عنه وزارة خارجية جنوب افريقيا التي تبرمت من

اسرائيل دولة ابارتايد

مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية

نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!

عدم وصول سوى ٥٪ من ميزانية المؤتمر.

لقد بحثت بعض المؤتمرات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية القضايا المطروحة على جدول عمل مؤتمر ديربان لغرض بلورة وجهات نظر ازاءها، وقد شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان بدور متميز في هذه المؤتمرات، حيث تم باشرافها عقد مؤتمر عمان كجزء من التحضيرات الآسيوية للمؤتمر الدولي حول العنصرية، وقامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بمهمة التحضير بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وانعقد في عمان في شباط (فبراير) ٢٠٠١ مؤتمر المنظمات العربية الآسيوية بحضور نحو ٥٠ مشاركاً يمثلون نحو ٣٠ منظمة عربية غير حكومية وتم تقديم ١٢ ورقة عمل حيث تم التركيز على عدد من المحاور الأساسية منها:

١- أبعاد ظاهرة العنصرية في المنطقة العربية وبشكل خاص قضية التمييز العنصري الصهيوني.

٢- الاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والاتفاقيات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع.

٣- سبل مناهضة العنصرية والتمييز العنصري.

وتكمن أهمية مؤتمر عمان في انه طرح لأول مرّة منذ الغاء القرار ٣٣٧٩ الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري مسألة احياء فكرة هذا القرار خصوصاً في ظل الممارسات الاسرائيلية العنصرية ضد الانتفاضة والتي تتمثل في انواع جديدة من التمييز والعزل العنصري سواء ضد عرب الـ ١٩٤٨ او ازاء مناطق السلطة الفلسطينية في الميادين المختلفة، كالتعليم والصحة والخدمات ناهيكم عن مبدأ المواطنة فضلاً عن الاحتلال والاستيطان والاجلاء وممارسة الارهاب واعمال العدوان.

وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر عمان الدعوة الى احياء فكرة القرار، وذلك تتويجاً لبحث رئيسي بعنوان «الصهيونية والعنصرية والقرار ٣٣٧٩» ومداخلات عديدة حول «التمييز ضد القرى العربية غير المعترف بها في اسرائيل» وحول «حقوق السكن وانتهاكات اسرائيل لحقوق الأقليات العربية» مع قراءة شاملة لظاهرة التمييز العنصري والممارسة العنصرية الاسرائيلية.

وبالطبع فقد توقف مؤتمر عمان غير الحكومي لمناقشة العديد من مظاهر التمييز وعدم المساواة في الوطن العربي سواء ضد المرأة أو أوضاع العمال المهاجرين في الوطن العربي، أو العمال المهاجرين من البلدان العربية الى المنافي الأوروبية والغربية وكذلك قضايا الاقليات والاثنيات وبخاصة القضية الكردية ومشاكل الجنسية والمواطنة وقضية البدون والمهجرين والتمييز الديني والطائفي والقومي وغيرها.

> **"مؤتمر عمان طرح إحياء القرار الدولي السابق الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"**

وأتاح مؤتمر عمان فرصة مناسبة للمنظمات العربية غير الحكومية لتوجيه خطابها الى المؤتمر العالمي في ديربان بتحديد السقف الذي تسعى للوصول اليه وذلك بادانة الممارسات العنصرية الاسرائيلية وحماية الشعب العربي الفلسطيني وتأكيد حق العودة وتقرير المصير وعلى المستوى الآني إعمال اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبخاصة الاتفاقية الرابعة بخصوص المدنيين.

اما على الصعيد الافريقي، فقد شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان وعدد من المنظمات العربية في اطار المجموعة الافريقية في مؤتمر دكار التحضيري الذي انعقد في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ على هامش المؤتمر الحكومي، حيث دعا المؤتمر الى ضرورة وضع حل لكل انواع التمييز الذي يتعرض له الانسان بسبب الاصل الاجتماعي أو الاعاقة او الجنس او السن او العنصر او اللون أو اللغة او الشخصية الأهلية او الأصل الإثني.

وأكدّ المؤتمر على أهمية التصديق على الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص لاجتثاث مظاهر العناصر والتمييز الاثني وكراهية الأجانب وتجارة الرقيق. معرباً عن ضرورة الاهتمام بالتعليم والثقافة لتغير ما هو سائد من افكار تؤدي الى التمييز في الواقع العملي.

وبالعودة الى المجموعة الآسيوية، فقد انعقد مؤتمرها التحضيري في طهران في شباط (فبراير) ٢٠٠١ وناقش ستة محاور أساسية هي:

١- التمييز العنصري كأساس النوع (الجندر) Gender.

٢- التمييز على اساس الطبقة الاجتماعية Cast وبخاصة التمييز ضد المنبوذين Dalit.

٣- مسألة الهجرة والعمالة المهاجرة.

٤- قضية السكان الأصليين.

٥- قضية العولمة وتأثيراتها.

٦- مسألة الأقليات.

جدير بالذكر أن المؤتمر الذي انعقد في الفترة ذاتها في طهران شباط (فبراير) ٢٠٠١ كان قد ندد بالاستعمار الاستيطاني والاحتلال الأجنبي، باعتبارهما المصدر الأساسي لمختلف اشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

وكان كلا من وزير خارجية ايران السيد خرازي وسورية السيد فاروق الشرع قد نندا بالعنصرية الصهيونية وذكّرا بالقرار ٣٣٧٩ وسمح لستة متحدثين باسم المنظمات غير الحكومية للتحدث امام المؤتمر الحكومي، الذين حضروه بصفة مراقبين.

وتحدث ممثل المنظمة العربية لحقوق الانسان في المؤتمر الحكومي باسم المجموعة العربية التي شاركت في المؤتمر غير الحكومي، فتناول ظاهرة العنصرية الصهيونية داعياً الى أهمية احياء فكرة القرار ٣٣٧٩ الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري، كما اعتبر حصار الشعب العراقي نوعاً من أنواع الابادة الجماعية لا بد من وقفه فوراً وهو احدى تجليات العنصرية على المستوى الدولي.

مسيرة حاشدة في ديربان

وانعقد عشية مؤتمر ديربان، تموز (يوليو) ٢٠٠١ اجتماعاً اقليمياً كبيراً في القاهرة باشراف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حضرته نحو ٦٥ منظمة عربية واقليمية ودولية، صاغ وثيقة عرفت باسم «إعلان القاهرة» لتقديمها الى مؤتمر ديربان، وقدمت فيه أوراق عمل كثيرة، من بينها تلك التي بحثت ظاهرة العنصرية في داخل اسرائيل ضد الأقلية العربية ونظام العزل العنصري في المناطق المحتلة واهمال قرى وأحياء كاملة.

وفي اطار التحضير الآسيوي انعقد مؤتمر كاتمندو نيسان (ابريل) ٢٠٠١ الذي أكد وثيقة طهران حيث تم تبني المقترحات التي تقدمت بها المنظمة العربية لحقوق الانسان بخصوص عنصرية الممارسات الصهيونية والاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة انسجاماً مع مقررات مؤتمري عمان وطهران.

وقد دعت المنظمة العربية لحقوق الانسان وفداً من الشبكة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية CARAM ASIA الى القاهرة في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ وعقدت مباحثات مطولة معها وأصدرت بياناً مشتركاً تم الاتفاق فيه على تبني رؤية مشتركة خاصة بالقضية الفلسطينية والعنصرية الاسرائيلية اضافة الى هموم آسيا بخصوص العمالة المهاجرة وخدم المنازل وغيرها.

وكان لاشراك مجموعات آسيوية وفيما بعد بعض الجماعات الافريقية دوره الكبير في مؤتمر ديربان لدفع القضية الفلسطينية الى الأمام وفي عزل الاتجاهات والمنظمات الصهيونية والمؤيدة لاسرائيل واتضح ذلك في التظاهرة التي تم تنظيمها في افتتاح المؤتمر الحكومي في ٣٠ آب (أغسطس) ٢٠٠١ في مدينة ديربان، وحضرها نحو ٤٠ الف شخص ورفعت الاعلام الفلسطينية ونددت بالممارسات الاسرائيلية بحق الشعب العربي الفلسطيني.

ان النجاح الذي تحقق بعزل المنظمات الصهيونية والمساندة لها في ديربان وبخاصة في منتدى المنظمات غير الحكومية، لم يكن ليتحقق بهذه الدرجة لولا الدور التحضيري المهم الذي شاركت فيه المجموعة العربية، سواء في المؤتمرات التحضيرية او في اجتماعات اللجنة التحضيرية في جنيف.

> **"٤٠ ألفاً في التظاهرة التي رافقت افتتاح المؤتمر الحكومي في ديربان نددت بالممارسات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني"**

ففي الدورة الأولى ساهمت المنظمة العربية لحقوق الانسان حيث تم اختيارها من بين ١٥ منظمة، مما أتاح لها فيما بعد دوراً مهماً في التحضيرات اللاحقة. وتم اختيارها ايضاً لعضوية لجنة المتابعة الدولية ICC ولجنة التسيير الدولية ISC. ولعبت المنظمات الفلسطينية دوراً مهماً على هذا الصعيد خصوصاً المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (غزة) ومركز القانون (القدس). كما ساهم في الدورة الثانية اضافة الى المنظمة العربية لحقوق الانسان، منظمة التضامن الافرو آسيوية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ومنظمات فلسطينية من عرب الـ ٤٨ والمنظمة المغربية، وعلى مستوى افريقيا شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان وغيرها.

لقد كان لوجود ممثل في اللجنة التحضيرية عن آسيا وكذلك ممثل في اللجنة التحضيرية عن افريقيا وهما المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن والمنظمة المغربية لحقوق الانسان، دور مهم في المشاركة بجميع القضايا المطروحة للنقاش.

ولعبت الأعمال التنسيقية لعدد من الجهات دورها أيضاً في التوصل الى نتائج ايجابية، كان يمكن الحصول على المزيد منها لو جرى تفاهم اوسع واتفاقات مسبقة وكذلك توزيع ادوار ومهمات قبل المؤتمر بفترة كافية وتغليب ما هو اساسي ومبدأي على ما هو ثانوي ومؤقت، وتقديم المصلحة الوطنية والقومية العليا على المكاسب الآنية والاعتبارات الذاتية.

لا بدّ هنا من الاشارة الى ادوار مختلفة قام بها اضافة الى المنظمة العربية لحقوق الانسان، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (غزة) ومركز القانون (القدس)، اتحاد المحامين العرب، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ومنظمة التضامن الأفرو آسيوي وغيرها، وذلك في التحضيرات وفي ايام المؤتمر ومنعطفاته الحاسمة.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تؤثر على المنظمات غير الحكومية باطلاق العديد من التهديدات لمقاطعة المؤتمر وسعت لابتزاز بعض الدول والحكومات.

بما فيها الضغوط التي قامت بها على المفوضية السامية لحقوق الانسان وعلى السيدة ماري روبنسون وبخاصة بعد تقريرها الصادر يوم ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٠ بعد زيارتها للأراضي العربية المحتلة والذي يبين ان السلطات الاسرائيلية لا تمارس شكلاً واحداً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري بل تمارس عدة اشكال في آن واحد.

وبعد مؤتمر عمان التمهيدي في اطار التحضيرات الآسيوية (شباط / فبراير) ٢٠٠١ فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول منددا بأية محاولة لاحياء قرار سبق للأمم المتحدة وأن ألغته، والمقصود بذلك القرار ٣٣٧٩ الذي جرت الاشارة اليه في مؤتمر عمان وتمت الدعوة لاحيائه ونشطت شخصيات عربية لاحياء فكرة القرار من خلال دمغ الممارسات الاسرائيلية بالعنصرية والتمييز العنصري، وهو ما أشار اليه كولن باول عندما حذر من طرح هذه المسألة على مؤتمر ديربان الذي سيعني اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً شديداً ضدها. وكذلك الحال تمت الاشارة بخصوص اصرار دول وشعوب افريقيا على طرح مسألة الاعتذار والتعويضات.

لم تكتف الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على اعلى المقامات السامية في الأمم المتحدة، بل شددت من حملتها ضد دول ومنظمات وشخصيات، وعملت في العلن والسر لاحباط طرح هذه المسألة.

صورة تذكارية للزعماء المشاركين في المؤتمر

مؤتمر ديربان وسؤال العنصرية

نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!

ورغم أن الصياغة النهائية لمؤتمر ديربان غير الحكومي لم تتناول مسألة احياء فكرة القرار وهو ما كان متوقعاً بسبب توازن القوى، إلاّ أن مجرد طرح الفكرة من جانب المنظمات العربية والاسلامية أثار حفيظة المنظمات اليهودية والمؤيدة لها.

"تحول مؤتمر ديربان الى مناسبة دولية مهمة وجديدة لدعم القضية الفلسطينية"

لقد تحول المؤتمر الى مناسبة دولية مهمة وجديدة لدعم القضية الفلسطينية على حد تعبير البعض مما دفع بعض الاتجاهات الى اعتبار أن القضية قد غطت على قضاياهم، وهو ما حاولت بعض المنظمات اليهودية العزف عليه في محاولة لاحداث صدع بين المنظمات العربية والاسلامية وبعض المنظمات الافريقية والآسيوية والغربية أيضاً.

ولجأت المنظمات اليهودية الى بعض الحيل الاجرائية، فخلال الصياغات للوثيقة الختامية المقترحة لم تظهر اية صياغة من شأنها ان تثير جدالاً كبيراً بين المنظمات غير الحكومية في المسودة A و B و C وفجأة اكتشف المؤتمرون اضافة في المسودة D وهي المادة ١٤ التي حاولت نسف كل الجهود التي تم تشييدها على مدى اكثر من ١٨ شهراً عندما جرى اضافة فقرة تقول ان أية محاولة لدمغ الممارسات الاسرائيلية ستعني التعرض لليهود وبالتالي فهي جزء من المواقف اللاسامية والتي يمكن وصمها بالعنصرية.

ولم تنجح محاولات المجموعات اليهودية التي أضافت المادة ١٤ الى المسودة D، تلك التي اعتبرت أي نقد موجه لسياسات اسرائيل ووصفها بالأبارتايد (الفصل العنصري) والابادة الجماعية، هو محاولة لالغاء لشرعية وجود دولة اسرائيل، وبالتالي فهي شكل من أشكال اللاسامية.

لقد فشلت هذه المساعي التي تم احباطها تماماً حين رفضت المنظمات غير الحكومية مثل هذه الصياغة التي ليس لها علاقة بمناهضة العنصرية فالممارسات الاسرائيلية العنصرية قد انكشفت على نحو سافر وبخاصة خلال العام الماضي وابان احداث الانتفاضة بالنسبة للرأي العام العالمي، وتعنت اسرائيل واستخدامها العنف المفرط وعدم استجابتها للقرارات الدولية، كل ذلك اصبح موضع وثوق وتأكيد من جانب العديد من الأوساط وبخاصة في اطار المنظمات غير الحكومية.

ولم تكتف المناورات وراء الكواليس بهذه الحيلة (اي اضافة فقرة لم يتم مناقشتها بحجة ورودها الى لجنة الصياغة) بل لجأت الى وسائل اجرائية اخرى، عندما ارادت طرح هذه القضية وغيرها على التصويت من خلال المجموعات المسجلة وظهر أن هناك ٣٩ مجموعة. وعلى الفور حاولت تسجيل ١٧ مجموعة جديدة في محاولة لكسب جولة التصويت. ولكن هذه المحاولة هي الأخرى باءت بالفشل الذريع واضطر ممثلو المجموعة اليهودية الى الانسحاب لوحدهم، وواصلت ٣٧ مجموعة تأييدها لالغاء المادة ١٤ التي جرى اضافتها في غفلة من الزمن، في حين تحفظت المجموعة الدولية على الصياغات وامتنعت عن التصويت. وخرج ممثلو المجموعة اليهودية وهم يجرون أذيال الخيبة وكانوا يرددون Shame Shame (مخجل ... مخجل) بينما رددت القاعة Go Go Go out .. out اذهبوا اذهبوا.

"لجأت المنظمات اليهودية الى بعض الحيل من اجل تمرير فقرة تتهم واصفي الممارسات الاسرائيلية بالعنصرية بأنهم معادون لليهود وللسامية"

ولعل مشهد الانسحاب من المنتدى غير الحكومي لمؤتمر ديربان وبخاصة جلسة التصويت هذه، يعكس العزلة التي كانت تعاني منها المجموعة اليهودية Jewish Caucus ومن تعاون معها.

لقد ساهم مؤتمر ديربان حول العنصرية في اعتماد ونشر آراء مفادها ان السياسة الاسرائيلية ليست كولونيالية حسب، بل وشكل من اشكال التمييز أو الفصل العنصري (ابارتيد). وهو ما ذهب اليه منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي لم يكتف بذلك بل وصف السياسة الاسرائيلية بأنها شكل من أشكال الابادة الجماعية.

ونجح المؤتمر غير الحكومي ومن خلال مناقشات ومحاضرات، ساهم فيها عدد من الشخصيات العربية بينهم عزمي بشارة، في الفصل بين معاداة اليهود وبين «معاداة السياسة الصهيونية والاسرائيلية». كما جرت الاشارة الى أن اللاسامية تشمل العرب ايضاً.

واذا كان من المتعذر دمغ الصهيونية بالعنصرية، فإن الممارسات الصهيونية السياسية، اي التي تستند الى العقيدة الصهيونية قد دمغت بالعنصرية واعتبرت ممارسات عنصرية.

كان التنسيق جيداً بعد اليوم الاول الذي ظهرت فيه بعض الاشكالات وتم معالجتها بسرعة بين المجموعة العربية وتوزع العديد من المندوبين على اللجات وشاركوا في الصياغات والمناقشات رغم وجود فرص اخرى لم يتم استثمارها، وكذلك كان هناك بعض الفراغات التي لم يتم ملؤها اذ كان القسم الأكبر يتكدّس في احدى القاعات ولا تحتوي القاعات الاخرى سوى بعض الافراد ان لم تكن فارغة من العرب.

ولعبت التظاهرات التي كانت تجوب مكان انعقاد المؤتمر دعماً للقضية الفلسطينية دوراً في تعبئة الرأي العام وفي اجتذاب العديد من المنظمات خصوصاً توزيع الكوفيات الفلسطينية والفانيلات التي تحمل اسم فلسطين اضافة الى المطبوعات. ولعب الاعلام

واختلطت الالوان في ديربان

دوراً مهماً بذلك سواء بتصوير اجهزة التلفزة او من خلال الحوارات والمقابلات التي اجريت للعديد من اعضاء الوفود العربية والاسلامية. كما لعبت المرأة العربية والاسلامية دوراً متميزاً في هذا المؤتمر. وان كان مجمل الدور العربي والاسلامي والعالمثالثي عموماً بحاجة الى مراجعة ووقفة لتدقيق بعض السلبيات والنواقص.

ورغم أن المؤتمر الحكومي لم يخرج بالوثائق الموازية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية، بسبب ضغط الولايات المتحدة أولاً وللدور الأوروبي الكبير المناصر للولايات المتحدة ثانياً ولمسعى حكومة جنوب أفريقيا على انجاح المؤتمر ثالثاً، ولضعف مواقف بعض الدول العربية والاسلامية رابعاً، وكذلك لضغط وانعدام التنسيق مع العديد من البلدان الآسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية وغيرها، خامساً. اقول رغم كل ذلك الاّ ان اجواء المنظمات غير الحكومية خيّمت على عمل المؤتمر الحكومي حيث أثيرت ذات القضايا الخلافية.

لقد هددت الولايات المتحدة بالانسحاب ومارست ضغوطاً واعمال ابتزاز ضد العديد من البلدان بعضها منظور والآخر غير منظور، ولكن يمكن قراءته من خلال تبدّل المواقف والاستعداد للتخلص من بعض القضايا بسرعة خارقة، ملوحة تارة من باب المساعدات وأخرى من زوايا اقتصادية ومزايا مالية، وثالثة من باب الدعم السياسي ورابعة من خلال التأثير عل المندوبين وغيرها.

وعندما تم طرح موضوعي التعويضات والممارسات الاسرائيلية العنصرية، انسحبت الولايات المتحدة من المؤتمر ومعها اسرائيل لكنها عادت في اليوم التالي للقول انها لم تنسحب بل ان وفدها غادر الى واشنطن للتباحث مع وزارة الخارجية، وبقي القنصل العام الامريكي في جنوب افريقيا وأحد اعضاء الوفد ضمن وفد الولايات المتحدة.

لقد حاولت الولايات المتحدة منذ البداية اضعاف المؤتمر بخفض درجة التمثيل، فبدلاً من ان يكون رئيس الوفد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حيث حضر زعماء أمثال رئيس جنوب افريقيا وكاسترو وعرفات وعبد العزيز بوتفليقة وآخرين، انخفض مستوى الوفد الامريكي، الذي عاد الى الانسحاب ومعه الوفد الاسرائيلي.

" هددت الولايات المتحدة بالانسحاب ومارست ضغوطاً وأعمال ابتزاز ضد العديد من البلدان من خلال التلويح بمسألة المساعدات والدعم الاقتصادي والسياسي "

ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً مماثلاً للدور الأمريكي اذ بعد انسحاب الوفد الامريكي كان قد تبنى الموقف الامريكي، وربما بتشدد في بعض الاحيان فيما يخص بعض التكتيكات، كما هدد هو الآخر بالانسحاب، وكذلك فعلت استراليا وكندا، مما كان يعني إضعاف المؤتمر، لدرجة أن قراراته مهما اشتملت على جذرية بافتراض امكان حدوث ذلك، فانها سوف لا تكتسب القيمة العملية لمعارضة دولية كبيرة وبخاصة من دول عظمى بما فيها الولايات المتحدة وكندا وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.

ولو افترضنا أن الأمر سيعرض للتصويت في ظل معارضة شديدة من الولايات المتحدة وحلفائها، فإن هناك الكثير من البلدان التي ستنأى بنفسها مخافة معاقبة الولايات المتحدة سياسياً او اقتصادياً او عسكرياً. وستبقى قيمة تلك الوثائق أخلاقية أكثر من كونها قانونية.

ان القانون الدولي يفترض توافقات دولية وتراكم وتطور تدريجي وموازين قوى مناسبة، وهذا ضمن ظروف ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والعولمة غير متوفر حالياً، ومع ذلك فإن مجرد طرح قضية العنصرية الصهيونية ومسألة التعويضات من فترة الرق والكولونيالية ومعها الاعتذار مسألة في غاية الاهمية على صعيد المستقبل.

كان من الممكن اجراء تنسيق بين الحكومات وبين المنظمات غير الحكومية خصوصاً ضمن المشتركات التي تهم الطرفين وبخاصة الموقف من القضية الفلسطينية والممارسات العنصرية الاسرائيلية، ولعل الاستثناء الوحيد في ذلك موقف وزارة الخارجية المصرية التي حاولت التنسيق مع المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية فضلاً عن علاقة وزارة حقوق الانسان في المغرب بمؤسسات المجتمع المدني.

وقد كان لاستقبال السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ديربان لوفد من المنظمات غير الحكومية وكذلك استقبال السيد محمد اوجار وزير حقوق الانسان في المغرب لوفد مماثل أهمية في تأكيد ضرورة التنسيق والتعاون ضمن المشتركات وعلى ارضية احترام منظمات المجتمع المدني والسعي للتعاون معها ضمن الاطر والقوانين النافذة على صعيد الحاضر وما يتوفر من رؤية تجديدية على صعيد المستقبل.

ولعل غياب تنسيق حكومي وفي اطار جامعة الدول العربية كان احد نقاط الضعف أيضاً في بلورة موقف عربي موحد، والأمر كذلك ينعكس على صعيد العلاقات العربية – الاسلامية والعلاقات العربية – الآسيوية والافريقية والعالمثالثية ايضاً.

اما على الصعيد غير الحكومي فقد كان التنسيق بين المنظمات العربية محدوداً، وكان يمكن توسيعه وتعميقه وازالة ما يعترض طريقه من بعض الحساسيات، وبذلت على هذا الصعيد محاولات جماعية سواء من خلال المنظمة العربية لحقوق الانسان أو غيرها وفردية ايضاً، وكان مجرد تجميد بعض نقاط الخلاف قد دفع العمل التنسيقي في ديربان خطوات مهمة الى الامام واحرز نجاحات لا بأس بها.

ولم يكن التنسيق على صعيد المنظمات غير الحكومية العربية مع منظمات دولية واقليمية قليلاً، لكنها بحاجة الى تنظيم وتأطير، ولعبت اللجنة التحضيرية دوراً كبيراً على هذا الصعيد، والأمر المطروح هو اقامة نوع من التحالف بين العرب والمسلمين والافارقة والآسيويين، اذ ان التجربة كشفت عن ضرورات وحاجة موضوعية لقيام مثل هذا الشكل من التعاون كما بينت ان

مغامرة من اجل الخلاص

مؤتمر دربان وسؤال العنصرية

نصف انتصار ام نصف هزيمة؟!

دور المنظمات غير الحكومية NGOS أساسي في عمل الأمم المتحدة وضمن آلياتها وهو دور لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال، اذ ان مؤسسات المجتمع المدني تزداد تأثيراً ونفوذاً وتعبيراً عن مجتمعاتها وداخل دولها على الصعيد الوطني او على الصعيد الاقليمي مثل هذا الدور.

أما العناصر التي ساعدت على تحقيق النجاح في ديربان، فيمكن تلخيصها بالتحضير الذي ساهمت فيه المنظمات العربية وفي بعض التحالفات التي اقاموها، وكان للمنظمات غير الحكومية لجنوب افريقيا san-goco وكذلك للدولة المضيفة، دوراً في ذلك، يضاف الى ذلك صوت الضحية voice of Victims الذي عَرَض شهادات حية ومؤثرة من داخل فلسطين، خصوصاً وأنه جاء في ظل استمرار الانتفاضة المندلعة منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠ وما زالت مستمرة حتى الآن.

ان ديربن كانت احدى المحطات المهمة لكي نكتشف اهمية كل ذلك. والنجاح الناقص او المبتور الذي تم تحقيقه، أريد له هزيمة كاملة او تامة أو نجاح باهت وانتصار مشلول، كما ان ديربان كانت محطة مهمة لتأكيد اهمية الدور العربي الموحد دبلوماسياً من الناحية الرسمية ومن ناحية مؤسسات المجتمع المدني في اطار الصراع الدولي، وأهمية التعاون والتنسق في هذا المجال وايجاذ قنوات وجسور ثابتة لتحالفات وتعاون اقليمي عربي واسلامي وعالمثالثي وتضامن متبادل.

بقي أن نقول أن البعض حاول أن ينصح البلدان العربية والاسلامية بقبول صيغ لا ترفضها الولايات المتحدة، وذلك بحجة «الاعتدال» و «عدم التطرف» والسعي لعدم استفزاز الولايات المتحدة. وبهذا المعنى تصبح العدالة نقيضاً للاعتدال والمطالبة ببعض الحق تطرفاً والتمسك بالموضوعية استفزازاً.

> ”ارضاء الولايات المتحدة غاية لا تدرك طالما أن المطالبة ببعض الحق يعد تطرفاً والتمسك بالموضوعية استفزازاً“

اما حكومة جنوب افريقيا فقد كانت محرجة للغاية، فهي من جهة لا تريد ابتعاد المؤتمر عن مناقشة القضايا الجوهرية، التي تشكل اسس العنصرية والنظام العنصري، خصوصاً وان لديها تجربة مريرة وقاسية وطويلة، وهي تشعر بحكم تلك المرارة وبحكم العلاقة السابقة مع نظام الابارتيد، بأن آخر قلعة للعنصرية ما تزال قائمة، ومضى عليها نحو ٥٣ عاماً في حين ان قلعة الابارتيد في جنوب افريقيا زادت على قرنين ونيف من الزمان، ثم انجلى ليلها الطويل ولا بدّ من أن يبزغ فجر الحق والحرية في آخر قلاع العنصرية، وهي العنصرية الاسرائيلية، الكثيرة الشبه بنظام بريتوريا السابق، الذي يعتبر استعماراً استيطانياً اجلائياً إحلالياً بالضد من سكان البلاد الأصليين واصحاب الحق الشرعيين.

ومن جهة أخرى فحكومة جنوب افريقيا رغم معرفتها بذلك وحرصها على ابراز عدالة هذه القضية، فهي أيضاً بحكم مسؤوليتها كمستضيفة للمؤتمر تريد له النجاح. ولذلك سعت وبخاصة بعد أن فشلت العديد من البلدان العربية والاسلامية وكذلك لجنة الصياغة في التوصل الى صياغة توفيقية، لا تبعد كثيراً عن مسألة ادانة الممارسات الاسرائيلية، التي تعتبر شكلاً من أشكال العنصرية.

وقد أوكلت لجنة الصياغة بعد مناقشات وتلافات كثيرة المسألة الى جنوب افريقيا، وتم التوصل الى صياغة تحدثت عن حق العودة (الطوعي) وعن تقرير المصير دون ان تذكر اسرائيل وممارساتها، تلك التي حاول الاتحاد الأوروبي ان يرمي بثقله لكي لا يصدر ما يشير الى ذلك في الوثيقة الختامية بعد انسحاب الولايات المتحدة.

لقد ندد بنيامين نتنياهو بالمؤتمر غير الحكومي متهماً قراراته بالعنصرية وهدد المؤتمر الحكومي فيما اذا سار على هدى المؤتمر غير الحكومي، ولم يتورع من الادعاء بأن اسرائيل هي «الدولة الديمقراطية» الوحيدة في الشرق الأوسط وهي الدولة غير العنصرية اذ سمحت للفلاشا السود بالهجرة الى اسرائيل، لكنه تناسى انه حين سمح لهم بالهجرة ليس لكونهم سوداً بل لأنهم يهود، وإلاّ كيف سيفسر رفض اسرائيل عودة الفلسطينيين الى بلادهم وهم سكان البلاد الأصليين؟ كما كيف سيرد نتنياهو حول عدم وجود دستور لاسرائيل منذ قيامها في العام ١٩٤٨ وحتى الآن، وكذلك عدم تحديد حدودها؟ أليس بسبب عدم رغبتها في إقرار مبدأ المساواة للمواطنين؟ وكذلك الرغبة في التوسع على حساب جيرانها وعدم الاعتراف الاّ بالحدود التي وضعتها من النيل الى الفرات حسب بروتوكولات حكماء صهيون؟

السؤال المهم الذي يمكن طرحه الى متى ستتهرب الولايات المتحدة عن مسؤولياتها، وتبقى حامية لاسرائيل وممارستها العنصرية؟

والى متى ستستمر في السياسة الازدواجية الانتقائية التي مارستها بحق المنطقة وبخاصة ازاء العرب والمسلمين سواء في قضية فلسطين بما فيها القدس والمياه والحدود والمستوطنات وحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة وكذلك الجولان وجنوب لبنان او الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ نحو ١١ عاماً أو غيرها من القضايا العربية في السودان وليبيا او غيرها؟

ثم اذا كانت الولايات المتحدة تؤيد التعويضات لليهود بسبب ما سمي بالهولوكوست فلماذا ترفض دفع التعويضات لأبناء افريقيا جراء ما لحق بأجدادهم من غبن امتد تأثيره حتى الوقت الحاضر.

وفي الختام يمكننا القول كان مؤتمر ديربان «نصف انتصار ونصف هزيمة»، وهو ما يطرح السؤال الكبير هل يمكن بالتراكم والعمل المتواصل تقليص عناصر الهزيمة وتكبير عناصر الانتصار ؟ .. انه سؤال ديربان؟

الاسرائيليون يدوسون على السلام

قضايا راهنة

في ندوة بمركز الاردن الجديد للدراسات

الباحث الأميركي جوزيف شكلا: العنصرية الاسرائيلية مؤسسية ومنهجية وقائمة قبل ٦٧

نحجت المنظمات غير الحكومية وفشلت الحكومات العربية في مؤتمر ديربان

كارثة ١١ أيلول ليست أكبر من كوارث فلسطين والعراق

هناك منافسة وتحديات في العولمة.. وعلى أميركا أن تفهم ذلك

قال الباحث الأميركي جوزيف شكلا المنسق الإقليمي للتحالف الدولي للموئل ان المنظمات غير الحكومية العربية حققت نجاحات مهمة خلال مشاركتها في مؤتمر ديربان لمناهضة التمييز العنصري، لكن أداء الحكومات العربية في هذا المؤتمر كان مخيبا للأمل.

وفي ندوة بعنوان "عالم ما بعد مؤتمر ديربان والاعتداء الارهابي في ١١ سبتمبر" نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات في مقر المركز بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠١، بحضور ومشاركة نخبة من المهتمين، أوضح شكلا أن الحديث عن العنصرية الصهيونية يقتضي العودة إلى البدايات، ويجب الا يقتصر على الممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذه العنصرية موجودة وتتم بشكل مؤسسي ومنهجي داخل الخط الأخضر منذ ما قبل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية عام ١٩٦٧ .

وكان مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات هاني الحوراني قد رحب بالمحاضر وبالمشاركين في الحوار، مشيرا إلى وجود بوادر على تحرك عربي إزاء قضايا العولمة والتجارة الدولية واتفاقية التجارة العالمية.

بدأ الباحث شكلا حديثه عن مؤتمر ديربان بتوضيح النواحي الإيجابية بالنسبة للمشاركة العربية في هذا المؤتمر، والتي قال أنها تمثلت في تجربة المنظمات غير الحكومية مشيرا إلى أن هذه المنظمات واجهت تحدياً كبيراً، حيث أنها لم تشارك في الاجتماعات التمهيدية التي عقدت خلال السنة السابقة للمؤتمر (مايو ٢٠٠٠-٢٠٠١)، والتي أدت إلى تجهيز الاستراتيجيات والموضوعات والأولويات المتعلقة بهذا المؤتمر، إلا أنه تم تدارك هذه النقطة من قبل المنظمات العربية من خلال مبادرة قام بها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية من ضمنها منظمات فلسطينية غير حكومية، وتمت فيها صياغة استراتيجية حول المشاركة في مؤتمر ديربان بناء على مؤتمر سابق كان قد عقد في عمان في شهر شباط / فبراير ٢٠٠١، وعندما حضر ممثلو منظمات حقوق الإنسان العربية إلى جنيف في شهر أيار/ مايو كانت لديهم الاستعدادات المناسبة للمؤتمر.

وقال شكلا ان التحدي الآخر الذي واجهته المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان تمثل في عدم تواصلها مع المنظمات العالمية العاملة في هذا المجال، وكذلك مع الحركات الاجتماعية المناهضة للعنصرية أو العولمة، ولكن هذه التجربة كانت خطوة للأمام، لأنها أظهرت للمنظمات العربية جوانب أخرى من العنصرية غير الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتضامن معها، والممارسات الاسرائيلية التي تحدث في فلسطين، الأمر الذي يدعو منظمات المجتمع المدني العربية الى الاهتمام بقضايا المنبوذين في الهند والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (نظام الأبارتايد السابق في جنوب أفريقيا) وكذلك التمييز العنصري ضد الشعوب الأصلية في القارة الأميركية، كما نبهت هذه المشاركة العربية في تحضيرات مؤتمر ديربان الى ضرورة التعامل مع قضايا العنصرية داخل الوطن العربي واضطهاد الأقليات أو الشعوب الأخرى كالأكراد. وقد تمت مناقشة هذه المواضيع في المؤتمر التحضيري الذي عقد في القاهرة وكانت تشكل طرحاً جديداً لبعض المشاركين وكان لا يزال هناك تردد في مجال حق تقرير المصير للأكراد، وكان هذا التردد مدفوعا بأيديولوجية القومية العربية المعارضة لهذا الحق، وقد تطور هذا الجدل بالاحتكاك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى قبل مؤتمر ديربان، وخلال هذا المؤتمر وبعده، فكانت هذه تجربة ناجحة لمنظمات حقوق الإنسان.

وأضاف شكلا أنه كانت هناك مفاجآت واجهتها منظمات المجتمع المدني العربية في المؤتمر، فقد كان اعتقادهم أن المعارضة للموقف العربي المناهض للصهيونية ستكون كبيرة إلا أنه لم يكن لمثل هذا الموقف المعارض وجود باستثناء موقف المؤسسات والمنظمات الصهيونية، والتي حاولت ربط معاداة اليهود وتضمينها في البيان الختامي، لكن هذه المحاولة فشلت. وكان من الأمور الملاحظة في المؤتمر موقف المجموعات المسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية) والتي نسقت مواقفها في المؤتمر من موضوع الصهيونية، وعارضت التفرقة التي تتم ممارستها في فلسطين حيث تم اقتراح الغاء المادة المتعلقة باللاسامية.

وأوضح المحاضر الأميركي أن مؤتمر ديربان كان فرصة ذهبية لتفسير الموقف المناهض للصهيونية وكشف الممارسات الصهيونية في فلسطين، حيث كان التركيز يتم على احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، خاصة من قبل المنظمات الفلسطينية، إلا أن

جوزيف شكلا

مشاركة الجمعيات والمنظمات من داخل الخط الأخضر ساهمت في إبراز الممارسات العنصرية الجارية في فلسطين، والتي تتم بشكل مؤسسي ومنهجي من قبل إسرائيل، حتى قبل احتلالها للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مما أرجع المناقشة الى أساسيات القضية.

"ان التحدي الذي واجهته المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان تمثل في عدم تواصلها مع المنظمات العالمية العاملة في هذا المجال، وكذلك مع الحركات الاجتماعية المناهضة للعنصرية أو العولمة"

وأكد شكلا على ضرورة العودة إلى البدايات عند الحديث عن العنصرية الصهيونية، وقال "إننا يجب أن نبحث في مسببات المرض وليس أعراضه، والمسبب الرئيس موجود داخل الخط الأخضر، وبالتالي يجب أن نفهم التاريخ القانوني والمؤسسي لما يجري داخل الخط الأخضر حتى نفهم بالتالي ما يجري في الضفة الغربية وغزة والقدس، وأضاف أن الدرس الذي تعلمناه في ديربان هو أن الرجوع إلى الأساسيات يساهم في كسب النضال الإعلامي فيما يتعلق بكشف الممارسات العنصرية للصهيونية ولصالح القضية الفلسطينية، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العربية.

وقال المحاضر أنه كانت هناك خيبة أمل في أداء الحكومات العربية، رغم كل الكلام والبلاغة في الخطابات التي ألقيت في المؤتمر "فقد حاولنا أن نستغل فرصة انسحاب الوفدين الإسرائيلي والأميركي من المؤتمر، عندما كانت القضية الفلسطينية ومناهضة العنصرية محور النقاشات، وكانت جميع الأضواء مسلطة عليها، إلا أن موضوع مؤسسية التمييز العنصري في "اسرائيل" وفي الصهيونية كان غائباً، حيث لم يكن هناك تحليل واضح من قبل الحكومات العربية لهذا الموضوع، ورغم قوة الخطاب وبلاغته، فإن المضمون كان ضعيفاً، وقد استمر الموقف العربي صلباً حتى اليوم الأخير، حيث كان هناك إصرار على إدراج الخطاب القوي ضمن البيان الختامي، إلا أن البيان الختامي جاء ضعيفاً وفارغاً، رغم الفرصة الذهبية المتمثلة بانسحاب إسرائيل والولايات المتحدة من المؤتمر، ورغم التركيز الكبير على القضية الفلسطينية ومناهضة الصهيونية.

وأوضح شكلا أن الموقف العربي كان قوياً من الناحيتين الأخلاقية والقانونية إلا أنه كان هناك استسلام من الناحية السياسية، وأضاف أنه تحدث مع أحد الدبلوماسيين العرب المتقاعدين وأخبره أنه لا يستطيع تشجيعه في هذا الموضوع، لأن الحكومات العربية ستسحب موقفها في النهاية. وهذا ما حصل، "وقد كان الرجل صريحاً معي ربما بسبب كونه متقاعدا وكانت هذه لعبة سياسية إلا أنها نجحت إلى حد ما".

وأشار شكلا إلى ناحية إيجابية أخرى في هذه التجربة وهي اكتشاف امكانات التعاون بين الحكومات العربية والمنظمات العربية غير الحكومية، فقد أشادت الحكومات العربية – حسب كلام الدبلوماسيين – بأداء ودور المنظمات غير الحكومية وبدعمها لهم في النقاش حول القضية الفلسطينية ولإظهارها وجهاً إيجابياً عن المجتمع العربي عن طريق اهتمامها بمواضيع أخرى كقضايا المنبوذين والسكان الأصليين وغيرها، وكذلك فقد برزت أهمية المنظمات غير الحكومية، من حيث تمتعها بمجال واسع من الحرية في مناقشة المواضيع المختلفة بشكل أكبر مما لدى الحكومات، وقد مثل هذا فرصة أكبر لتوعية الجمهور بالقضايا التي تهم العالم العربي.

وعقب هاني الحوراني على ما أثاره شكلا بتأكيده على ضرورة العودة إلى البدايات عند الحديث عن العنصرية الاسرائيلية، مؤكدا أهمية استذكار تاريخ الممارسة العنصرية ضد العرب منذ عام ٨٤٩١. وقال ان هذا أمر منطقي حيث أنه مع قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و ٣٨٣ كأساس للحل فإن اسرائيل والولايات المتحدة لا تعتبرانه كمرجعية وإنما كإطار فضفاض للتفاوض عليه، ويساوموننا على ال٢١٪ المتبقية من فلسطين، فمن المنطقي والمبدئي فتح الملف من البداية.

ثم قدم الدكتور سليمان عربيات مداخلة قال فيها: عندما نستمع حقيقة إلى أشخاص على سوية عالية من التفكير والحضور نزداد ثقة بأهمية العلاقات الإنسانية، وأن الحق يجب أن يسود، وأن العالم لا تحكمه قوة السلاح وإنما يستطيع الحكماء في العالم – حكاماً ومفكرين – أن يصنعوا السلام في العالم".

وتناول الدكتور عربيات ظروف المشاركة العربية في المؤتمرات موضحا أن العرب يذهبون دائماً الى الحرب أو الاجتماعات بدون تحضير، ولذلك لم تكن مفاجأة لنا أن نذهب الى المؤتمرات العالمية (مثل مؤتمر ديربان) بدون استعدادات، وأن تكون لغتنا بليغة، فنحن نذهب بحكم الوظيفة ولانهتم بإعداد أوراق تحضيرية للمؤتمرات التي نشارك بها.

وبدأ جمال الرفاعي مداخلته بتقديم التعازي للشعب الأمريكي على سقوط الضحايا نتيجة الحادث الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر، وقال ان موقف المنظمات غير الحكومية في العالم يعتبر موقفاً مشرفاً، وأخشى الآن أن تتأثر مواقف هذه المنظمات تجاهنا خاصة مع الحملة الإعلامية التي يشنها بعض الإعلام الغربي ضد العرب والمسلمين، وأن تنعكس هذه الحملة على قضايانا. أما ما يتعلق بموضوع الصهيونية فهناك تمييز يمارس ضد العرب في أراضي ٤٨، وأنا كعربي أردني لا أستطيع ان أرى الصهيونية غير عنصرية، فنحن ضحاياها، وكذلك الإخوة في فلسطين وكل الأمة. لكننا لا نقبل أن يكون الصراع بالقضاء على الآخر فأنا لا أؤمن بهذا وإنما بضرورة التوصل الى تسوية بالاستناد الى قرارت الشرعية الدولية.

"عندما نستمع حقيقة إلى أشخاص على سوية عالية من التفكير والحضور نزداد ثقة بأهمية العلاقات الإنسانية، وأن الحق يجب أن يسود"

ثم تحدث الدكتور طالب عوض مشيرا إلى أن مؤتمر ديربان بشقه غير الحكومي كان ناجحاً، وكان هذا واضحاً من خلال ردود الفعل الإسرائيلية عليه. فقد اعتبرته الصحف الإسرائيلية خسارة كبيرة وانتقدت دور وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي كان ضعيفاً. وأضاف أنه يعتقد أن مشاركة منظمات غير حكومية من عرب الـ ٤٨ كان لها أثر كبير في المؤتمر، مما دعا عدداً غير قليل من وزراء الحكومة الإسرائيلية للمطالبة بقرارات عنصرية من بينها الترانسفير والترحيل للمواطنين العرب على اعتبار كونهم عرباً وخوفاً من زيادة نسبتهم وانعكاسها على الأغلبية اليهودية في الدولة.

ودعا مؤيد مهيار إسرائيل للاعتراف بالأعمال التي قامت بها في المنطقة وإيقاعها الظلم التاريخي على الفلسطينيين، ثم تشكيل لجنة للمصالحة والحقيقة، بحيث تقال الحقائق من قبل كل مواطن فلسطيني أو عربي أو أسرة عانت من الممارسات الإسرائيلية، ويعقب ذلك اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن المأساة الفلسطينية لكي تتم المصالحة والسير نحو المستقبل بدون النظر للماضي.

ثم عقب المحاضر شكلا على مداخلات المشاركين بقوله أنه فيما يتعلق بالصهيونية وفلسطين ومؤتمر ديربان والحاجة لتحديد استراتيجيات من قبل الأطراف العربية يجب

أولاً تحديد الهدف، ويجب أن نكيف التحليل والجدل حسب هدف المعركة، فإذا تكلمنا عن جرائم الحرب أو عن القانون الإنساني فيمكن ان نتحدث عن الوضع في الأراضي المحتلة كأدلة على الظلم الإسرائيلي في هذا الإطار، ولكن في مؤتمر ديربان تم التركيز على العنصرية من منظور قديم – جديد، وهو ليس التحدث فقط عن الممارسات العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وإنما الحديث عن العلاقة بين الصهيونية والعنصرية المؤسسية التي تجري في إسرائيل، فالحديث عن الممارسات فقط يوحي بأن الموضوع عبارة عن خطأ واحد يمكن تصحيحه عن طريق تدريب الجيش والشرطة في اسرائيل وتأهيلهما لتحسين الأداء والممارسات، ولكن القضية ليست بهذا الشكل، حيث أن المشكلة تكمن في القانون والمؤسسات غير القابلة للإصلاح والتعديل، حيث لا يوجد دستور في إسرائيل وإنما يوجد قانون أساسي للدولة ويتضمن هذا القانون بنداً حول حق العودة لأشخاص بمواصفات معينة على حساب الشعب الأصلي، وهناك كذلك منظمات مثل منظمة الصهيونية العالمية أو الوكالة اليهودية أو الصندوق الوطني اليهودي، وهي منظمات عامة ومرتبطة بالدولة بواسطة القانون الأساسي والذي يضمن علاقة دائمة بين هذه المنظمات وبين الدولة، وهذه المنظمات تمارس التمييز بحسب قوانينها لصالح الشعب اليهودي بدون استثناء.

> ان التحدي الذي يواجه العرب في التعامل مع المجتمع المدني في العالم لا يتمثل فقط في الدعاية المضادة للعرب المنبثقة عن الغرب أو أميركا أو الدول التي قامت بحروب صليبية ضدهم، وإنما في إبراز الجانب الإنساني للمجتمع العربي وبأدلة واضحة، والتعامل والتعاون مع منظمات غير حكومية في دول أخرى

وهنالك أيضاً فرق في المواطنة من خلال القانون حيث لا يعترف الا بالجنسية اليهودية، وهذه الجنسية تشكل الأساس للتمتع بالمواطن الكاملة وبحقوق الإنسان، وهذا القانون يستهدف المواطنين العرب الفلسطينيين والذين هم مواطنون في الدولة ولكنهم لا يتمتعون بالجنسية اليهودية، وعندما ننظر الى هذه التفرقة المؤسسية لا نستطيع أن نتكلم عن أدلة ظاهرية او فرعية، وبالتالي فهذا الوضع مشابه لنظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (الأبارتايد) حيث كان هذا النظام يستند الى قانون تسجيل السكان، والذي تحدد على أساس لون البشرة. صحيح أن هناك تقارير وإحصائيات عن انتهاكات حقوق الإنسان وممارساتها في الأراضي المحتلة إلا أن الصهيونية جعلت التمييز مستنداً على القانون، وهذا التوضيح يكشف القضية بشكل كامل، وبالتالي فإن مؤتمر ديربان شكل فرصة ذهبية لم تتوفر في جميع مؤتمرات حقوق الإنسان السابقة، ويمكن أن نستغل هذه الفرصة ونتابعها وبالمساعدة مع زملائنا في المجتمع المدني في العالم.

وقال شكلا ان التحدي الذي يواجه العرب في التعامل مع المجتمع المدني في العالم لا يتمثل فقط في الدعاية المضادة للعرب المنبثقة عن الغرب أو أميركا أو الدول التي قامت بحروب صليبية ضدهم، وإنما في إبراز الجانب الإنساني للمجتمع العربي وبأدلة واضحة، والتعامل والتعاون مع منظمات غير حكومية في دول أخرى.

ودعا إلى عدم الحزن على غياب القرار ٣٣٧٩ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والمتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية لأن هذا القرار رغم تضمنه ديباجة طويلة، يمكن اختصاره في جملة واحدة وهي: "نعترف بأن الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصري" بدون وجود تحليل أو شيء نتعلمه من هذا النص. ولكن لدينا مستندات مختلفة ومفيدة من الأمم المتحدة وتعطي مثالاً على التفرقة المؤسسية الجارية في البلد، ان هذه الوثائق قانونية رسمية، ويمكن ان نتحدث لساعات حولها حيث أنها غنية جداً، وإذا أسسنا الجدل استناداً على هذه الأدلة وعلى الجدل القانوني الموجود في هذه الوثائق، فإننا نمتلك ذخيرة في ترسانتنا أهم من القرار ٩٧٣٣ الذي صدر عام ٥٧٩١ وألغي عام ١٩٩١.

وأشار الباحث الأميركي إلى ما حدث في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بقوله ان هذه كارثة إنسانية، ولكنها ليست أكبر من الكوراث التي حصلت في العالم العربي في العشرين سنة الماضية كالحروب في العراق وفلسطين، أو الاعتداءات الأميركية التي حصلت ضد بنما أو غرانادا او نيكاراجوا او انغولا ... الخ.

وقال ان الخشية لديه لا تتعلق بالأمن وإنما بالمواطنين الأمريكيين، لأن سذاجتهم السياسية كبيرة بحيث تجعلهم لا يهتمون بما يحصل لدى دول أخرى، وأضاف أنه يتمنى أن يطرح الأميركيون أسئلة جذرية حول السبب الذي يدفع أي شخص أو منظمة في العالم إلى كرههم بهذه الدرجة، إذ لا بد أن يكون هناك سبب، ولكنهم لا يريدون أن يفهموا أو أن يعترفوا بأسباب الكراهية ضدهم، لأن هذا يؤدي الى خلل في تحليلهم وإلى رد فعل تعسفي ضد العرب أو ضد دول العالم الثالث أو ضد أي شخص لا ينظر الى العولمة بنفس النظرة الأميركية. ويوجد الآن مبدأ "إما أن تكون معنا أو ضدنا" ولا يوجد مكان وسط، وأي شخص يتكلم بشكل انتقادي أو عقلاني يعتبر عدواً.

> لماذا لا يطرح الأميركيون أسئلة جذرية حول السبب الذي يدفع أي شخص أو منظمة في العالم إلى كرههم بهذه الدرجة، إذ لا بد أن يكون هناك سبب، ولكنهم لا يريدون أن يفهموا أو أن يعترفوا بأسباب الكراهية ضدهم

وقال ان العولمة ليست كما تتخيلها أميركا، حيث الهيمنة تكون مطلقة، وهذا موضوع يجب أن يستوعبه الأميركيون وهو أن هناك منافسة في العولمة، حتى لو كانت من أطراف ضعيفة. وهناك أيضاً تحدٍ في موضوع العولمة، فالعولمة ليست فقط هيمنةً ثقافية على العالم النامي أو الثالث أو بلدان الجنوب، فعصر العولمة يحمل في طياته مخاطر عديدة مثل الأزمات المالية في شرق آسيا، وظاهرة انتقال رأس المال الحر. بعد بداية القرن السابق، وبعد الحروب العالمية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك نوعاً ما تنازل او اتفاق بين رأس المال والعمل، وتطورت – في أوروبا خاصة – مجتمعات الرفاه الاجتماعي، وهذا مارس قيوداً على نقل رأس المال وتكثيفه، ولكن الميل اليوم عكسي، حيث نشاهد انسحاب أو تقهقر الدولة عن تحمل مسؤولياتها في مجال البيئة وظروف العمل أو توفير الخدمات العامة، وكذلك عن مسؤولياتها في مجال حماية وتحقيق حقوق الإنسان، وهذا هو جوهر المشكلة في العولمة.

كتب

(قراءة في كتاب)
عقد من الديمقراطية في الاردن*
١٩٨٩ - ١٩٩٩

جمال الخطيب

يبين هذا الكتاب أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب، الى جانب الارادة السياسية للدولة، ادواراً موازية ومسؤوليات كبرى يتحملها النظام الاجتماعي والاسرة والنظام التعليمي ومؤسسات المجتمع المدني، وتتطلب بالتالي تغيراً ملموساً في المفاهيم والقيم والثقافة السائدة واساليب التربية والتعليم والسلوك الاجتماعي والسياسي.

كما يبين هذا الكتاب ان التحولات الديمقراطية هي احد الشروط الهامة لتحقيق التنمية المستدامة والاصلاحات، وان الاخيرة تتطلب وجود بيئة تتسم بالشفافية والمساءلة.

يتألف هذا الكتاب من نحو عشرين ورقة عمل ومساهمة توزعت على فصوله الخمسة. وقد استهلت بمحاضرة لضيف الشرف في الندوة، دولة السيد طاهر المصري، عضو مجلس الأعيان ورئيس الوزراء الاسبق، والتي جاءت بمثابة عرض وتكثيف لواقع العملية الديمقراطية خلال السنوات العشر الماضية ولآفاقها المرتجاة. وقد قصد منها أن تكون بمثابة خلفية عامة لاعمال الندوة.

وقد توزعت فصول الكتاب على محاور رئيسية، هي: المجتمع، التعليم والثقافة الديمقراطية، العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والديمقراطية، مأسسة دولة القانون، تقوية المجتمع المدني وتعزيز مشاركة المواطن، والشباب ومستقبل العملية الديمقراطية.

يتضمن الفصل الأول الذي يحمل عنوان «المجتمع الأردني والديمقراطية» أربعة ابحاث وأوراق عمل، أولها «التدرج والطبقة الوسطى والديمقراطية في المجتمع الأردني» للاستاذ الدكتور ابراهيم عثمان، استاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، ثم ورقة اخرى حول «الاسرة الأردنية والثقافة الديمقراطية» للدكتور فوزي الطعيمة، استاذ علم النفس في الجامعة الأردنية وعضو مجلس النواب. وتليها ورقتان حول العملية التعليمية والديمقراطية في مرحلة التعليم الاساسي والثانوي والتعليم الجامعي للدكتور فتحي جروان، مدير مدرسة اليوبيل والاستاذ الدكتور احمد الخطيب من جامعة اليرموك على التوالي.

اما الفصل الثاني: التأثيرات المتبادلة بين الاقتصاد والديمقراطية، فقد استهل بورقة تمثل مقاربة نظرية حول التجارب الديمقراطية في العالم الثالث والحالة الأردنية، للوصول الى خلاصات حول العلاقة ما بين التنمية

غلاف الكتاب

الاقتصادية والديمقراطية، وقدمها السيد اوليفر ويلز، الباحث الألماني في العلوم السياسية.

وتلتها مداخلتان للدكتور منير حمارنة استاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية والسيد عزمي جرار الباحث في المركز الوطني لتنمية القوى البشرية، حول التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الأردن.

اما مساهمة د. ابراهيم بدران، امين عام وزارة الصناعة والتجارة الأسبق فقد تناولت المساءلة والشفافية كأدوات ديمقراطية للتنمية الاقتصادية وتلتها مساهمة السيدة باميلا دوهيرتي، الباحثة الاسترالية والكاتبة الاقتصادية في مجلة الشرق الأوسط الاقتصادية التي تناولت في ورقتها المساءلة والشفافية كوسيلتين ديمقراطيتين تؤديان الى التنمية الاقتصادية، وقد اختتم الفصل الثاني بورقة عمل للدكتور خالد الوزني، استاذ الاقتصاد في الجامعة الهاشمية بالزرقاء حول الاوضاع الاجتماعية – الاقتصادية في الأردن وأثرها على المشاركة السياسية.

يحتوي الفصل الثالث «الديمقراطية، دولة القانون والمؤسسات» على ثلاث أوراق عمل اولاها للمحامية السيدة اسمى خضر عضو لجنة الميثاق الوطني ورئيسة مجموعة «ميزان» ناقشت فيها التجربة الديمقراطية انطلاقاً من الدستور والميثاق الوطني وحاجات التطوير التشريعي للبناء الديمقراطي.

اما الدكتور امين العضايلة، استاذ القانون العام المشارك في جامعة مؤتة، فقد ناقش الحاجة الى انشاء محكمة دستورية في الأردن من منطلق ضرورة الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وعالجت ورقة الأستاذ فهد ابو العثم القاضي السابق في محكمة العدل العليا مسألة استقلال القضاء الأردني.

تضمن الفصل الرابع تقوية المجتمع المدني ومشاركة المواطن، ثلاثة محاور فرعية، توزعت عليها اوراق العمل والمداخلات، فتحت عنوان تطوير المجتمع المدني ناقشت الورقة الاولى، وهي للاستاذ المحامي خليل البنا واقع حال المنظمات الاجتماعية، فيما تناول د. نظام بركات، استاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك تجربة الاحزاب السياسية الأردنية، والقى كل من د. عرفات الاشهب، عضو مجلس نقابة الاطباء، والنقابي العمالي اكرم ابو زينة نظرات نقدية على النقابات المهنية والنقابات العمالية على التوالي. وتحت عنوان «الاعلام وحرية التعبير» عالج معالي السيد ناصر جودة وزير الاعلام الاسبق أداء الاذاعة والتلفزيون، فيما ناقش الصحفي رمزي خوري، رئيس تحرير صحيفة آراب ديلي واقع الصحافة الأردنية. وضمن محور التمثيل والانتخابات ناقش السياسي المعروف السيد مازن الساكت، قانون الانتخابات العامة واثره على تطوير الاداء البرلماني، وقدم السيد وليد حماد، الباحث في العلوم الاجتماعية، قراءة مستفيضة في استطلاعات الرأي العام بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩.

اما الفصل الأخير، فيضم وقائع المائدة المستديرة والتي شارك فيها عدد كبير من الشابات والشباب وفعاليات سياسية واكاديمية واجتماعية تحت عنوان الشباب ومستقبل العملية الديمقراطية في الأردن.

ان اهمية هذا الكتاب، ناجمة عن طبيعة موضوعه، الا وهو تقويم العملية الديمقراطية في الأردن خلال عشر سنوات، والذي شارك فيه نخبة من اصحاب الخبرة السياسية والأكاديمية وقادة ونشطاء العمل الحزبي والأهلي.

ان الكتاب يشكل وثيقة هامة لتطوير العملية الديمقراطية، ودليلاً عملياً لاتجاهات تحديث التشريعات والقوانين المتصلة بالعملية الديمقراطية، ولاعادة الزخم اليها، وهي بهذا المعنى مرجع لا غنى عنه لاصحاب القرار السياسي في الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك لطلبة الدراسات العليا والأكاديميين المتتبعين لتطور الفكر السياسي في الأردن.

* عقد من الديمقراطية في الاردن ١٩٨٩ – ١٩٩٩، مركز الاردن الجديد للدراسات، ٣٥٢ صفحة، ٢٠٠١.

تقرير عن حالة حقوق الانسان في الاردن ٢٠٠٠*

يصدر قريباً عن برنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد للدراسات التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الأردن (٢٠٠٠)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويركز التقرير على صنف رئيسي من حقوق الإنسان وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر الى الضعف المعرفي بهذا الصنف الناتج عن التركيز المفرط على الحقوق المدنية والسياسية، وغياب الكادر المهني المتخصص بالقضايا الحقوقية ذات الأبعاد الاقتصادية. كما اهتم التقرير بتحري الشمولية في تناوله لمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تم تحديدها بالاعتماد على المواثيق والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

اعتمد التقرير في مصادر معلوماته على الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية والتقارير الخاصة بحقوق الإنسان التي أعدتها الوكالات والأجهزة المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية حول الأردن، وعلى أهم الأبحاث والدراسات وأوراق العمل التي قدمت في بعض الندوات والمؤتمرات الوطنية حول حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الوقائع والأحداث التي شهدها الأردن في عام ٢٠٠٠ والتي تم تغطيتها في الصحف الأردنية، والريبورتاجات والتحقيقات الصحفية، والمعلومات المتوافرة عن العديد من المواقع على شبكة الإنترنت.

ويغطي التقرير أصناف الحقوق التي وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ثلاثة أقسام هي: القسم الأول: الحقوق الاقتصادية، ويشمل :الحق في العمل، الحق في التمتع بشروط عمل عادلة، الحق في مستوى معيشي كاف، الحق في الضمان الاجتماعي.

القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية، ويشمل: الحقوق الأسرية، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في السكن.

القسم الثالث: الحقوق الثقافية. ويتضمن التقرير العديد من الإطارات التي تلقي الضوء على حالات ملموسة وتقارير عن قضايا واقعية اضافة إلى العديد من الإحصاءات والجداول الوصفية.

ثلاث ورشات عمل ودورة تدريبية

نفذ برنامج حقوق الإنسان ثلاث ورش عمل استهدفت تسليط الضوء على بعض قضايا حقوق الإنسان التي تحظى بأهمية كبيرة في المجتمع الأردني، وتم تنفيذ هذه الورش بالتعاون مع خبراء ومع مشاركين من الهيئات الحكومية والأهلية المعنية، وهذه الورش هي:

١- ورشة عمل " الحق في الصحة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية"، د.زيد حمزة، قاعة مركز الأردن الجديد للدراسات، ٤/٩/٢٠٠١ .

٢- ورشة عمل "قانون الاجتماعات العامة المؤقت: سيناريوهات تطبيقه والدفع بعد دستوريته"، المحامي سميح خريس، قاعة مركز الأردن الجديد للدراسات، ١١/٩/٢٠٠١ .

٣- ورشة عمل " المسؤولية الطبية والتأمين ضد الأخطاء الطبية"، د.مؤمن الحديدي، د.محمد بشير شريم، قاعة مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٨/٩/٢٠٠١ .

٤- كما عقد البرنامج بالتعاون مع الصندوق البريطاني لدعم حقوق الإنسان والاتحاد الدولي للموئل Habitat دورة تدريبية بعنوان دعم وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: المراقبة وإعداد التقارير. في فندق مرمرة بتاريخ ١٣ – ١٥/١٠/٢٠٠١ .

وقد تم التدريب على التعريف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتباطها بالحقوق المدنية والسياسية، مصادر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دور المجتمع المدني الوطني والدولي، منهجية رصد ومراقبة حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صور انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارين رصد الانتهاكات وتوثيقها، التخطيط الاستراتيجي لمراقبي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارين على دراسات حالة وعلى إعداد التقارير الخاصة بأنواع محددة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المراقبة من خلال شبكة عمل.

قام بالتدريب الأستاذ جوزيف شكلا، المنسق الإقليمي للتحالف الدولي للموئل– القاهرة. وقدم على مدار الأيام الثلاث للدورة العديد من المواد التدريبية والتمارين والمنهجيات لمراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشارك في هذه الدورة ٥٣ مشاركاً ومشاركة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، اضافة الى مختصين في حقوق الإنسان من فلسطين والسودان.

مشاركون في الدورة التدريبية

سلسلة حوارات حقوق الانسان

بدأ برنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد للدراسات بإصدار "سلسلة حوارات حقوق الإنسان"، والتي تعنى بقضايا حقوق الإنسان في الأردن والعالم العربي. وتهدف إلى التعريف بالحوارات التي نظمها البرنامج والعمل على إيصال نتائجها وتوصياتها إلى أوسع جمهور ممكن، فضلاً عن أصحاب القرار، وذلك من أجل استثمار هذه الحوارات والاستفادة منها على اوسع نطاق. كما تنشر السلسلة ترجمات ودراسات تقع ضمن أهداف واهتمامات برنامج حقوق الإنسان.

هذا وقد صدر من هذه السلسلة في الأشهر الماضية الاعداد التالية:

العدد الأول: دور إدارة حماية الأسرة في الحد من العنف الأسري

يوثق هذا العدد حلقة النقاش التي نظمها برنامج حقوق الإنسان بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠١، والتي استعرض فيها المقدم فاضل الحمود تجربة مديرية الأمن العام في الحد من مشكلة العنف الأسري والتعامل معها، مبيناً التطور الاداري الذي شهدته الادارة والذي أثر على توسيع واجباتها في التصدي لقضايا العنف الاسري، كما عرض الاهداف التي تسعى الادارة الى تحقيقها والوسائل والآليات التي تعتمدها من اجل ذلك. هذا ويحتوي العدد على احصائات تشير الى توزيع حالات العنف الاسري في الاعوام ٩٨ – ٢٠٠٠ .

العدد الثاني: احتياجات كبار السن في الأردن

يوثق هذا العدد ورشة العمل التي نظمها البرنامج بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠١، والتي قدم فيها د.محمد المعاني ملخصاً لدراسة حول احتياجات كبار السن بمشاركة عدد من الخبراء والاختصاصيين ونشطاء حقوق الإنسان. وبينت الدراسة التعريفات الديمغرافية والاجتماعية لكبار السن، كما تناولت احتياجات ومشاكل كبار السن من خلال تحليل خمسة محاور عامة وهي: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن، التغير الاسري، التغير الثقافي، دور المجتمع، ودور الحكومة.

العدد الثالث: الحق في الصحة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية

في هذا العدد من سلسلة حوارات حقوق الانسان توثيق لورشة العمل التي نظمها البرنامج بتاريخ ٤/٩/٢٠٠١، والتي قدم فيها د. زيد حمزة تحليلاً قانونياً وسياسياً للحق في الصحة. حيث استعرض التطور التاريخي لهذا الحق على المستوى الدولي والجهود التي بذلت لتقنينه في اتفاقيات واعلانات دولية، كما حلل التغيرات التي يشهدها تطبيق هذا الحق لاسيما التوجه نحو خصخصة القطاع الصحي وتأثير ذلك على تمتع الانسان بالخدمات والرعاية الصحية، فضلاً عن تحليل لتطبيق الحق في الصحة في القوانين الاردنية.

العدد الرابع: قانون الاجتماعات العامة المؤقت: سيناريوهات تطبيقه والدفع بعدم دستوريته

ويوثق هذا العدد جلسة حوارية نظمها البرنامج بتاريخ ١١/٩/٢٠٠١، والتي علق فيها الاستاذ المحامي سميح خريس على مواد قانون الاجتماعات العامة المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠١ . ويستعرض العدد لمحة تاريخية عن الحق في الاجتماع وارتباطه بالتطور الديمقراطي لانظمة الحكم، اضافة الى تحليل هذا الحق من خلال مقاربته بالنصوص الواردة في الدستور الاردني ومرحلة الانفتاح الديمقراطي الذي شهده الاردن، اضافة الى تحليل السلبيات التي جاءت بها مواد القانون المؤقت ومبررات واجراءات الدفع بعدم دستوريته لدى محكمة العدل العليا.

*يمكن الحصول على اصدارات برنامج حقوق الانسان عن طريق الاتصال بمنسق برنامج حقوق الانسان، السيد ايمن ياسين:
تلفون: ٤/٣/٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، بريد الكتروني: ayassin@ujrc-jordan.org

ورشة عمل حول البيئة والسياسة:

نحو إطار نظري يوضح العلاقة بين السياسة والبيئة في الأردن والعالم

نظم مرصد البيئة الأردني، في مركز الأردن الجديد للدراسات، يوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، جلسة حوارية تناولت موضوع «السياسة والبيئة: الإطار النظري». وتأتي هذه الحلقة الحوارية ضمن سلسلة النشاطات التي ينظمها المرصد ويتبعها ورشتا عمل اخريان حول «السياسة والبيئة في الأردن»، وحول «دراسات حالة من الأردن والعالم حول أثر السياسة على البيئة».

اشتملت الورشة على مداخلة رئيسية للدكتوررمزي البطاينة (الخبير في الهندسة والتخطيط البيئي) سعت الى التعريف بالعلاقة بين السياسة وبين البيئة بشكل عام، وبين السياسة وبين البيئة في السياق الأردني، وبما جعل من قضايا البيئة قضايا عالمية. وناقشت المداخلة كيف ولماذا دخلت القضايا البيئية على الأجندة العالمية والمحلية بقوة. مع الاشارة إلى عدد من الحالات الواقعية التي أثرت فيها السياسة على البيئة. والى حالات أو مشاكل بيئية تفاعلت فيها قضايا البيئة والتنمية، وحسمت في النهاية باتجاه التعامل الايجابي مع قضايا البيئة.

وأكد د. البطاينة ان فهم محددات العلاقة بين السياسة والبيئة يبدأ بدراية وافية ومعمقة للسياق الذي تتفاعل فيه عملية التنمية مع البيئة، إضافة إلى دراسة أدوار مجموعة الضغط والمجتمع المعرفي والجهات المانحة، واعتبر أن أهمية السياسة البيئية لدى صانع القرار في الأردن تأتي في المرحلة الثالثة من اولويات السياسة البيئية في شتى المجالات. كما أن الجهات المانحة قد تلعب دوراً أكبر من دور الحكومات بالنسبة لعمليات التغيير في السياسات البيئية لدى دول العالم الثالث. وقد أوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة في التأثير على البيئة سواء من ناحية ايجابية أو سلبية، بالتطرق إلى دراسات حالة من العالم، أولها حول حماية خليج سان فرانسيسكو، وتناولت الحالة الثانية المتنزه البحري العظيم الذي انشئ في استراليا ، وقد شهدت عملية انشاء المحمية صراعاً بين التعدين وبين حركات البيئة، أما الحالة الثالثة فكانت حول حماية البحر الأبيض المتوسط، حيث أوضح المحاضر بان تراكم التأثيرات البيئية الناجمة عن الأنشطة التنموية لدول حوض المتوسط، قد وصلت الى مرحلة ساهمت في ظهور نظام إقليمي لحماية البيئة.

ودارت نقاشات موسعة في الورشة تطرقت إلى الدور المعرفي للمجتمع في تشكيل جماعات ضغط، والمخاطر المترتبة على غياب التكامل بين البيئة والقطاعات التنموية، كما أشاد المشاركون بعملية إنشاء حزب بيئي، حيث اعتبر ذلك خطوة ايجابية لجماعات الضغط السياسي، وشدد المشاركون على ضرورة وجود سياسة واضحة لدى الحكومة في مجال البيئة، وعلى جميع الجهات العاملة في المجال البيئي ان تعمل كشركاء مع الحكومة، وأن يكون دور منظمات المجتمع المدني مكملاً لما تقوم به الحكومات.

من الورشة

صدور تقرير حالة البيئة في الإردن ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

صدر عن مرصد البيئة الأردني مؤخراً تقرير سنوي عن حالة البيئة في الأردن لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو اول تقرير سنوي تصدره مؤسسة غير حكومية، ويعرض التقرير بصورة شمولية و موضوعية حالة البيئة والمياه في الأردن، بما في ذلك استعراض لواقع المشاكل البيئية، وقضايا المياه والتلوث والسياسات البيئية.

ويستعرض الكتاب في ثلاثة أبواب رئيسية حالة البيئة في الأردن وأهم الأحداث والوقائع البيئية التي جرت خلال عام ٢٠٠٠ . يتكون الباب الأول من عشرة فصول، عالج كل منها أحد أهم القضايا البيئية، حيث استعرض الفصل الأول البيئة الطبيعية، وتطرق الباب الثاني إلى البيئة المؤسسية والتشريعية لحماية البيئة، أما الباب الثالث فتناول موضوع المياة وإدارتها، واستعرض الفصل الرابع الحياة البرية، فيما اختص الباب الخامس بموضوع الزراعة واستخدام الأراضي، وكانت الصناعة والطاقة والثروة المعدنية هي مواضيع الفصل السادس. أما الباب السابع فعالج مشكلة تلوث الهواء، وتناول الفصل الثامن موضوع السياحة البيئية، المناطق الساحلية والحياة البحرية كانت موضوع الفصل التاسع، فيما اختص الفصل العاشر بمشكلة النفايات الصلبة والخطرة. أما الباب الثاني فقط اشتمل على عرض شامل لاهم التطورات والأحداث ذات الصلة بالبيئة الأردنية خلال عام ٢٠٠٠، وقد وزعت هذه الأحداث ضمن ثماني مجموعات رئيسية، غطت المواضيع الإخبارية المختلفة. واحتوى الباب الثالث من تقرير حالة البيئة على دليل للمؤسسات العاملة في المجال البيئي في الأردن، حيث وزعت هذه المؤسسات على أربعة أبواب رئيسية تبعاً لمرجعيتها القانونية. وقد تم وصف ٣٥ مؤسسة وجمعية بيئة مختلفة في الأردن.

مرصد البيئة الاردني يصدر ثلاثة تقارير من سلسلة اوراق بيئية

آلية الإستعدادات الوطنية للقمة العالمية للتنمية المستدامة – جوهانسبيرغ – ٢٠٠٢

تناول العدد العاشر من سلسلة أوراق بيئية أعمال الجلسة الحوارية التي عقدها مرصد البيئة الأردني حول آلية الاستعدادات الوطنية للقمة العالمية، وكان قد تحدث في الورشة مندوبون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة العامة لحماية البيئة، والمنسق الإقليمي للاتحاد الدولي لصون الطبيعة. ناقش المنتدون في هذه الورشة إنجازات الأردن منذ قمة الأرض ١٩٩٢ وحتى اليوم، والأعمال التي على الأردن أن ينجزها قبل الذهاب إلى القمة القادمة، كيفية تنسيق الجهود الوطنية كافة من أجل الوصول إلى تقرير شامل يمثل المشاكل والتحديات والإنجازات البيئية في الأردن، وما هو الدور المطلوب من كل من الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل التحضير الفعال لهذه القمة.

معايير التنمية المستدامة
الاردن والعالم العربي في مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٠١

يشتمل هذا العدد من السلسلة على ترجمة ملخصة لدراسة المنتدى الاقتصادي العالمي حول مؤشرات التنمية المستدامة في العالم ٢٠٠١، حيث توضح أن مؤشر الاستدامة البيئية هو مقياس رقمي للتقدم الذي قامت به الدول باتجاه التنمية المستدامة، وتم دراسته في حالة ١٢٢ دولة. ويدل الرقم العالي في مؤشر الاستدامة البيئية على مدى تحقيق الدولة المعنية لنجاحات هامة في مجال التنمية المستدامة بينما يشير الرقم المنخفض إلى أن الدولة المعنية تواجه الكثير من المشاكل في قدرتها على الوصول إلى معدلات مناسبة من النجاح في تحقيق الاستدامة البيئية، وتشير الورقة إلى أن الدول ذات الدخل الأعلى حققت نتائج أفضل في الاستدامة البيئية ولكن في الوقت نفسه لا يوجد ارتباط مباشر بين مستوى الدخل والاداء البيئي مقارنة بين الدول ذات مستويات الدخل المتقاربة.

السياسة والبيئة
نحو إطار نظري يوضح العلاقة بين السياسة والبيئة في الأردن

يحتوي هذا العدد من سلسلة أوراق بيئية على ملخص لفعاليات الجلسة الحوارية التي عقدها المرصد تحت عنوان "السياسة والبيئة : نحو اطار نظري" ، وناقشت الجلسة عدداً من القضايا المتعلقة بموضوع السياسة والبيئة، مثل: ماهية العلاقة بين السياسة والبيئة على الصعيد العالمي والمحلي، وما الذي جعل من قضايا البيئة قضايا عالمية، كما ناقشت الجلسة كيف ولماذا دخلت القضايا البيئية على الأجندة العالمية والمحلية بقوة. واستعرضت الجلسة كذلك عدة حالات أو مشاكل بيئية تفاعلت فيها قضايا البيئة والتنمية، حسمت في المحصلة باتجاه التعامل الايجابي مع قضايا البيئة.

يمكن الحصول على نسخة ورقية او الكترونية من تقارير هذه السلسلة، عن طريق الاتصال بمنسقة مرصد البيئة الاردني، الآنسة امل الدبابسة:

تلفون: ٤/٣/٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، بريد الكتروني: adababseh@ujrc-jordan.org

حلقة نقاش حول دعم المشروعات الصغيرة مسؤولية وطنية

عقد المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية مساء ٢١ آب / اغسطس ٢٠٠١ حلقة نقاشية موسعة تحت عنوان « دعم المشروعات الصغيرة مسؤولية وطنية » بحضور العديد من الفعاليات الاقتصادية والصناعية والاعلامية واكاديميين ومستثمرين. وقد ترأست مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار السيدة ريم بدران هذه الحلقة النقاشية التي شارك فيها مدير عام الشركة الاردنية لضمان القروض السيد محمد سعيد حمامي، ومدير عام صندوق التنمية والتشغيل، السيد مرزوق الحديد، ومدير صندوق قروض الحرفيين في بنك الانماء الصناعي السيد مازن الشاكر.

من الورشة

واوضح السيد محمد سعيد حمامي الدور الذي يلعبه قطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الانظمة الاقتصادية المفتوحة في مواجهة تحديات البناء الصعبة ورفع وتيرة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة وكذلك توجيه المشروعات الى النمو والتوسع، كما اشار الى دور التمويل في ازدهار المشاريع.

اما السيد مرزوق الحديدي فقد بين في ورقة العمل التي قدمها حول دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الاردن ان المؤسسات الحكومية والاهلية تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية البشرية المستدامة على كافة المستويات، واشار الى ان المشاريع الانتاجية الصغيرة المدرة للدخل وبرامج الاقراض الصغيرة تسهم في وضع حلول لمشكلات الفقر والبطالة، ولا بد من تقييم شامل للمشاريع والوقوف امام النجاحات والاخفاقات.

من جهة اخرى اكد السيد مازن الشاكر على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والحرف اليدوية في البنية الاقتصادية الشاملة وتشغيل الايدي العاملة، حيث تبنى بنك الانماء الصناعي رعاية قطاع الصناعات الحرفية الصغيرة، وقام بتأسيس صندوق قروض الحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة كوحدة محاسبية مستقلة وحدد اهداف الصندوق وشروط الاقراض وحجمه ومدته وسعر الفائدة والضمانات وغيره.

ورشة عمل:
حول الاستخدامات المثلى لعوائد التخاصية في الاردن

نظم المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية، الذراع الاقتصادي لمركز الاردن الجديد للدراسات ورشة عمل بعنوان « الاستخدامات المثلى لعوائد التخاصية في الاردن » في فندق مرمرة في شارع مكة.

قدم الورقة الرئيسية في هذه الورشة المستشار الاقتصادي د. يوسف منصور حيث تناول فيها استعراضاً للمشروعات التي تمت خصخصتها في الاردن واوجه استخدام عائدات الخصخصة في المرحلة الماضية كما استعرض الدكتور منصور اوجه الانفاق التي حددها قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ والآثار المتوقعة لكل منها وخصوصاً اوجه الانفاق المتعلقة بشراء الديون المترتبة على الحكومة وتمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي.

واستعرض الدكتور منصور الاستخدامات المثلى لعوائد التخاصية والتي يرى فيها ضرورة الانفاق على موضوع تأهيل وتحديث الصناعة في الاردن كما يستعرض الآليات اللازمة لتوجيه هذا الانفاق اعتماداً على التجارب الناجحة حديثاً في تأهيل الصناعة.

د. يوسف منصور يتحدث في الورشة

وتولى التعقيب على هذه الورقة الدكتور منتصر العقلة مساعد الممثل المقيم مدير البرامج الاقتصادية في برنامج الامم المتحدة الانمائي وحضرها عدد من الاقتصاديين واصحاب القرار في القطاعاين الخاص والحكومي.

ويأتي تنظيم هذه الورشة انسجاماً مع رسالة المنبر الاردني في التفاعل مع القضايا الاقتصادية الساخنة خاصة بعد الاعلان عن نية الحكومة اطلاق برنامج للتحول الاقتصادي والاجتماعي وتأكيداً على دور المنبر في دعم الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية والتحديث والتكيف مع متطلبات النفتاح والتصحيح الاقتصادي.